الفصل الخامس

الأوقاف على الحرمين الشريفين خارج الأراضي السعودية

الفصل الخامس

الأوقاف على الحرمين الشريفين خارج الأراضي السعودية

لا تخفى مكانة الحرمين الشريفين في أنفس المسلمين عمومًا، لذا كان التنافس الكبير من قبل المسلمين عبر العصور الماضية على خدمتها وخدمة مجاوريها وقاصديها، من خلال الوقف عليهم وبأعدادٍ كبيرةٍ وبأشكالٍ متنوعةٍ من الوقوفات، ويتصاحب مع ذلك موقع الحرمين في وسط الجزيرة العربية، والبيئة المحيطة بهما والصعاب التي كانت تواجه قاصديهما، فضلًا عن وصف الله للحرم المكي أنه وادٍ غير ذي زرع، وهي أبلغ صفة يمكن وصف البيئة المحيطة بالحرم، ومن هنا نجد المسلمين منذ بدء تاريخهم يتبارون في الوقف على الحرمين الشريفين وما حولهما وتسهيل طرق الوصول إليهما.

ولضمان استمرار تلك الخدمة من خلال الوقف نجد أن أحد الوزراء في الدولة العباسية أراد أن يضمن استمرار تدفق المال بصورة مستمرة على الحرمين الشريفين وأهلهما فأوجد في عام (٣١٠هـ/٩١٣م)، ديوانًا للبر، وكانت مهمته استثمار ومزارعة الأراضي التي خُصصت للحرمين، وذلك بعد التقلبات السياسية والمالية التي مرت بها الدولة الإسلامية[١].

ولقد كان المسلمون في شتى بقاع الأرض يوقفون أوقافًا كثيرةً في بلدانهم الأصلية، ليعود ريعها إلى الحرمين الشريفين سواء عمارتهما أم خدمتهما وكذلك من يقوم بالتدريس فيهما أو صيانتهما والاعتناء بهما[٢]، بل بلغ الأمر إلى إيقاف قرى كاملة على الحرمين

---

(١) الوثيقة الشاملة لأوقاف رضوان بك بالحجاز ومصر: دراسة وتحليل، طلال بن جميل الرفاعي، وعدنان بن محمد الحارثي، الجمعية التاريخية السعودية، الرياض، سلسلة بحوث تاريخية، الإصدار الثاني عشر، ١٤٢٢هـ، ص ١١.

(٢) وعلى العكس من ذلك هناك من يُطالب الآن أن يُسمح لمواطني الدول الإسلامية الأخرى من غير السعوديين أن يقوموا بإنشاء أوقاف خاصة ببلدانهم ويكون مقر هذه الأوقاف في مكة المكرمة والمدينة المنورة باعتبار الجانب

الشريفين في بعض الدول كما في مصر وبعض بلدان الشام، ومن ذلك "ما حظي به الحرمان الشريفان من اهتمامٍ كبير من مؤسسي الأوقاف من أهالي مصر على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية، وتباين أوضاعهم الاقتصادية، وكانت للأوقاف المرصدة على الحرمين الشريفين إدارة مستقلة، وميزانية خاصة ومنفصلة عن ميزانية عموم الأوقاف في مصر إلى ما قبل سنة (١٣٧٢هـ/١٩٥٢م)، وكانت تلك الإدارة منذ بداياتها الأولى في عصر المماليك ذات طابع حكومي رسمي وكانت آخر ميزانية مستقلة لأوقاف الحرمين هي ميزانية عام ١٩٥١/١٩٥٢م المالية وتوضح أن مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة على الحرمين كانت قد بلغت ٦٢٨١ فدانا إضافة إلى الأعيان الموقوفة من المباني"(١).

ولقد نالت منطقة الحجاز بشكلٍ عام والحرمان الشريفان بشكل خاص اهتمام كافة سلاطين المماليك طوال مدة حكمهم، التي امتدت قرابة ثلاث مائة سنة (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، ويتضح ذلك في حجم الموقوفات على المدينتين الشريفتين مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وسكانهما ومجاوري الحرمين الشريفين فيهما، وإن كان هناك من يرى أن ذلك الاهتمام بأوقاف الحرمين الشريفين من قبل سلاطين المماليك لم يخل من دوافع سياسية، حيث يؤكد ذلك الاهتمام برعاية أوقاف الحرمين الشريفين والقيام

=

الاستثماري الآمن والمضمون فيهما، ويعود ريعهما إلى مصارف في بلدانهم، وذلك لتجاوز المعوقات التي قد توجد في بعض البلدان الإسلامية للحد من التوسع في الأوقاف لديهم، ويُعدُ ذلك قياسا على ما كان يحدث سابقا عندما كانت الأوقاف على الحرمين الشريفين تُقام في مختلف بلدان العالم الإسلامي ويعود ريعها على الحرمين الشريفين. انظر على سبيل المثال: إحياء الأوقاف الخيرية، معبد علي الجارحي، ضمن أبحاث (المؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية)، المحور الثالث المعنون (الرؤى الإصلاحية لمشكلات الوقف) الجزء الثاني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ١٤٠.

(١) الأوقاف والسياسة في مصر، مرجع سابق، ص ١٨٩.

بشؤون تلك الأوقاف، زعامتهم للعالم الإسلامي، ولقد كان من مظاهر اهتمام سلاطين المماليك بالمدينتين المقدستين حرصهم على إرسال كسوة الكعبة سنويًا إلى مكة المكرمة "لما في كسوة الكعبة المشرفة من إعلان السيادة على الحرمين الشريفين، ولأن السلطان الذي يرسلها يُعدُ صاحب الزعامة على الأماكن المقدسة، لذلك رفض سلاطين المماليك بشدة أي محاولة من جانب أي من الملوك، سواء من اليمن أو من سلاطين التتار لإرسال الكسوة إلى الكعبة"(١).

كما وجد من يعلل اندفاع سلاطين المماليك إلى كثرة الأوقاف بأنه لم يكن دافعه الإيمان الخالص ورجاء الثواب، وإنما هو حب التظاهر والشهرة(٢).

وأيًا ما كانت تلك الدوافع التي يستنبطها المؤرخون، والتي يذهب بعضهم إلى أن دوافعها سياسية، أو حب الظهور والتفاخر، فهذا لا ينفي وجود دوافع خيرية ولا يعلم ما في الأنفس والنوايا إلا الله -ﷻ-.

وبكل حال فقد كان يحرص كل من حكم مكة المكرمة أن يبادر بالحصول على هذه الميزة، وهذا الشرف، وهي كسوة الكعبة المشرفة وحتى لو كانت أيام حكمه قصيرة، وهذا ما حدث إبان سيطرة الدولة السعودية الأولى على مكة المكرمة، وهذه السيطرة لم تبلغ سوى سبع سنوات فقط، حيث بادر الامام سعود بن عبدالعزيز بكسوة الكعبة، في أول سنة دخل فيها مكة

---

(١) أوقاف الحرمين الشريفين في العصر المملوكي: دراسة تاريخية وثائقية حضارية، أحمد هاشم أحمد بدرشيني، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ، ص ٩٢.

(٢) ويذهب إلى هذا الرأي المؤرخ المصري ابن تغري بردي المتوفى عام (٨٧٤هـ/١٤٦٩) وهو من أقرب المؤرخين لحكم المماليك. انظر رأيه في كتاب: السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، حياة ناصر الحجي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٣هـ، ص ٧٣. كما يوجد تحليل موسع لمحاولة التعرف على سبب توسع أمراء المماليك في الأوقاف في المرجع نفسه في الصفحات: ٧٢-٧٦.

المكرمة، على الرغم من قصر فترة السيطرة على المدينة المقدسة، فقد كانت أول كسوة سعودية للكعبة المشرفة في حج عام (١٢٢١هـ/١٨٠٧م)، حيث لم تصل في تكل السنة مع المحمل المصري او الشامي أية كسوة للكعبة المشرفة كما هو المعتاد في الأعوام السابقة، وذلك بسبب سيطرة الدولة السعودية الأولى على مكة المكرمة، ومن المجزوم به أن "كسوة الكعبة المشرفة أمر ديني وسيادي، في الوقت نفسه يرفع من مقام الدولة الكاسية وجاهة في نظر ملايين المسلمين، لذا اهتم الامام سعود بن عبدالعزيز بأمر الكسوة، ففي كل عام يتوج وجوده في مكة المكرمة هذا الشرف العظيم، ألا وهو إلباس الكعبة المشرفة كسوتها الجديدة"[١].

وعند الحديث عن أوقاف الحرمين لا يمكن تجاوز الإشارة إلى المثال البارز في ذلك وهو السلطان المملوكي الأشرف شعبان الذي خصص أوقافًا للحرمين الشريفين في بلده، وضمنها في وثيقة الوقف التي كُتبت عام (٧٧٧ هـ/١٣٧٥م)، ويبلغ طول هذه الوثيقة الوقفية أكثر من (٤٠م) وقد فصّلت هذه الوثيقة الوقفية تفصيلًا دقيقًا في تحديد المواضع والأعيان الموقوفة، ثُمَ طرق صرف ريع الوقف وأين وترتيب تلك المصارف، وكان جلها على الحرمين الشريفين تحديدًا، وقد جاء ضمن المصارف ما خصص نفقة على صائدي الهوام والحشرات في الحرم المكي، ونفقات خيرية تشمل كسوة وأكفان دفن الموتى، والإبر والخيوط للفقراء في مكة المكرمة، وقد حقق هذه الوقفية الدكتور راشد بن سعد القحطاني، وطَبعته مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض في كتاب مستقل بعنوان (أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين).

كما أن أوقاف صلاح الدين الأيوبي قد اشتملت على "ثلث ناحية سندبيس من

(١) إدارة مكة المكرمة في عهد الدولة السعودية الأولى، عبدالله بن محمد المطوع، مطابع الحميضي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٩٠.

أعمال القليوبية وبلدة نقادة من عمل قوص على أربعة وعشرين خادمًا لخدمة المسجد النبوي الشريف وذلك في عام (٥٦٩هـ/١١٧٣م)"[١].

وبكل حال فإن الشاهد هنا وجود الأوقاف بشكل مستمر عبر جميع العصور لصالح المدينتين الشريفتين والحرمين الشريفين وأهلهما. ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن الواقف على المدينتين المقدستين لم يقتصر على السلاطين فحسب، بل امتد الإيقاف ليشمل زوجات السلاطين وحواشيهم، وبناتهم، ووزرائهم، وقادة الجيوش، وكذلك من أثرياء تلك الفترة، فلقد رصد أحد الباحثين وجود أكثر من (١٢٨) مائة وثمان وعشرين وثيقة وقفية خلال فترة المماليك من أرشيف دار الوثائق القومية ووزارة الأوقاف في مصر، وهي كما تضمنت الحجج الوقفية للسلاطين المماليك، تضمنت كذلك عددًا كبيرًا من الحجج الوقفية لغيرهم ممن ذكروا آنفًا[٢].

والأمر نفسه يتكرر في مصر وأهلها، خلال الفترة العثمانية من حيث الكثرة العددية للأوقاف، وكذلك من حيث النوعية والمتولين لها والمسؤولين عنها، حيث زاد الاهتمام بها وأصبح يتولى نظارة هذه الأوقاف "كبار رجال مصر آنئذ فتولى النظارة أصحاب المناصب الكبرى مثل: شيخ البلد، وقائم مقام مصر"[٣].

وفي الدولة العثمانية: نجد أنها أنشأت في سنة (٩٩٥هـ/١٥٨٧م)، وزارة خاصة بالحرمين الشريفين، عرفت باسم نظارة الحرمين، وكانت مهمتها إدارة الأوقاف الخاصة

---

(١) أوقاف السلطان الأشرف شعبان على الحرمين، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) أوقاف الحرمين الشريفين في العصر المملوكي: مرجع سابق، ص ٤٢٥-٤٥٣.

(٣) وثائق الحرمين الشريفين في مصر في القرن ١٢هـ/١٨م، من واقع سجلات الديوان العالي (الجزء الأول)، محمّد علي فهيم بيومي، مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، العدد ٣، السنة الثامنة والعشرون، ١٤٢٣هـ، ص١٨٣.

بالحرمين الشريفين[١]، وقد ازدادت أهمية هذه النظارة بعدما تزايدت أوقاف السلاطين وزوجاتهم، فأنشئت أربع إدارات تابعة لهذه النظارة، ومن الملاحظ على وثائق الوقف العثمانية أنّه يندر أن تكون هناك وثيقة وقفية إلا ويكون للحرمين الشريفين نصيب منها، ولم يقتصر الأمر على السلاطين فحسب، بل كان لأمهاتهم، وزوجاتهم وبناتهم دور فعّال في إثراء المجتمع في مكة المكرمة والمدينة المنورة بالأوقاف الضخمة التي ساعدت على ازدهار الحياة العلمية والاجتماعية والاقتصادية في المدينتين، تنوعت هذه الأوقاف، فمنها ما كان مخصص للفقراء، ومجاوري الحرمين الشريفين، وهناك أوقاف خاصة بتوفير احتياجات المياه في طريق الحجاج، وأخرى لإنشاء مطاعم ومخابز خيرية، ومستشفيات، وأربطة في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وكل هذه المناشط يتم توفير مبالغها والصرف عليها من الأعيان والموقوفات الكثيرة في تركيا ومصر التي أوقفوها لهذا الغرض خصيصًا[٢].

ويصف أحد المؤرخين العثمانيين وضع المصارف الوقفية التي يرسلها الخلفاء العثمانيون إلى الحرمين الشريفين والمجاورين[٣] فيهما أنها تفوق ما كان يصل إلى الحجاز في زمن

---

(١) هناك من يرى أن الاهتمام بالأماكن المقدسة قد بدأ بوقت أبكر من ذلك، حيث بدأ في عهد بايزيد الأول (٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م)، حيث بدأ إرسال المساعدات المالية إلى الحرمين الشريفين وأهلهما بشكل منتظم والتي عرفت فيما بعد بـ (الُصرة) انظر: الوثائق العثمانية الخاصة بالحجاز في أرشيف رئاسة مجلس الوزراء باستانبول، سعدالدين عثمان اونال، ضمن بحوث ندوة (الأرشيف العثماني) المنعقدة في الرياض صفر ١٤٢٢هـ/ مايو ٢٠٠١م، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٥هـ، ص ٣٦٤.

(٢) مكانة مكة المكرمة لدى السلاطين العثمانيين وأوقاف نسائهم فيها، أميرة بنت علي مداح، مقالة منشورة في موقع (وقفنا) http://www.waqfuna.com، في ١٤٢٨/٤/٧هـ.

(٣) المجاورون هم: مجموعة من العلماء المسلمين، وطلبة العلم الذين أقاموا بمكة المكرمة لسنوات محددة أو طيلة حياتهم لطلب العلم وتقديم خدمات علمية تشمل التدريس ومنح الإجازات العلمية، أو الإفتاء، أو تأليف الكتب. فهم يختلفون عمن قصد مكة المكرمة للحج أو العمرة فقط، وهناك ألفاظ مرادفة للمجاورة تُستخدم أثناء الترجمة لبعض المجاورين مثل: نزيل مكة، أو ساكن الحرم. وتختلف مدة المجاورة من مجاور إلى آخر، ولم يكن الدافع العلمي هو الباعث

الأمويين، وكذلك العباسيين والدولة المملوكية، فقد كانت المساعدات العثمانية تتدفق على سكان الحرمين بكميات كبيرة وذلك من نتاج الأراضي التي أوقفها العثمانيون على الحرمين الشريفين في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي[١]، وكان المظهر الأبرز في ذلك ما يسمى بالصرة التي ترسل مع قدوم الحجاج إليها في كل موسم؛ والصرة عبارة عن محصلة الأموال الموقوفة على الحرمين الشريفين والأهالي هناك، كما أنشأ الحكام العثمانيون في منطقة الحرمين المؤسسات الخيرية الكثيرة وأوقفوا على تلك المؤسسات الخيرية العديد من الأوقاف سواء في تركيا أم في مصر أم في الشام.

وفي بلاد المغرب العربي: نجد في تونس "أن الأراضي الزراعية الموقوفة على الحرمين الشريفين كانت تضم مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة الواقعة في أخصب المناطق في البلاد التونسية"[٢].

وفي الجزائر: بلغت العناية بأوقاف الحرمين الشريفين مقاما عاليا من اهتمام المسلمين الجزائريين، حيث كان لها مؤسسة خاصة تُعنى بأوقاف الحرمين الشريفين وتُسمى (مؤسسة الحرمين الشريفين)، وكانت في طليعة المؤسسات الخيرية الموجودة في الجزائر من حيث عدد

=

على المجاورة فحسب، فقد كان هناك دوافع أمنية وسياسية واقتصادية. ومما يدل على كثرتهم كثرة الأربطة التي أقيمت لسكناهم. وللتعرف أكثر على المجاورة والمجاورين انظر: دور المجاورين في إثراء الحركة العلمية بمكة المكرمة خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، أميرة بنت علي مداح، ضمن الندوة العلمية الكبرى بمناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة للثقافة لعام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٦هـ، المحور الثالث، الجزء الأول، ص٢٦٣-٣٤٤.

(١) خدمات العثمانيين في الحرمين الشريفين ومناسك الحج، محمد الأمين المكي، ترجمة: ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٥هـ، ص ٢.

(٢) الصلات الحضارية بين تونس والحجاز: دراسة في النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، نورة بنت معجب بن سعيد الحامد، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٦هـ، ص ٢١١.

الأملاك التي تعود إليها، والأعمال التي تقوم بها. ويشير بعض الباحثين إلى أن مجموع الأوقاف التابعة لتلك المؤسسة يزيد عن (١٥٠٠)، وقفا، وكانت تلك المؤسسة تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين في الجزائر أو المارين بها بعد التثبت من صحة انتسابهم إلى الأماكن المقدسة، وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل سنتين[١]. ولضخامتها وأثرها آنذاك نجد إحدى الباحثات الغربيات تكتب دراسة خاصة عن أوقاف الحرمين في الجزائر بعنوان (الأوقاف والحكام والمجتمع المحلي: أوقاف الحرمين في مدينة الجزائر العثمانية) والباحثة هي (مريام هوكستر)[٢]. كما اهتم ذوو اليسار من المغاربة بتحبيس بعض ما يملكونه من عقار وغيره على الحرمين المكي والنبوي، ويمكن التوسع في ذلك بالاطلاع على بعض الكتابات المتخصصة في أوقاف المغاربة على الحرمين الشريفين[٣].

وفي اليمن: تشير المصادر التاريخية أن الأمير فخر الدين عثمان بن علي الزنجيلي المتوفى سنة (٥٨٣هـ/١١٨٧م) والذي كان من كبار أفراد دولة المعظم توران شاه وتولى نيابة عدن فترة من الزمن قد أوقف دورا وحوانيت كثيرة يرسل ريعها إلى المسجد الحرام، وكان له أوقافا كثيرة في مكة المكرمة يعود ريعها إلى الحرم الشريف. وكان له رباط في مكة المكرمة باسمه يسمى (رباط الزنجيلي)، كما كان له رباط أخر في المدينة المنورة[٤].

وفي العراق كان هناك أوقاف كثيرة مخصصة للحرمين الشريفين، ويتوالى وصول

---

(١) التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، ص٣١٩. وكذلك: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٢) تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ٧٤٨.

(٣) أحباس المغاربة في الحرمين الشريفين، حسن الوراكلي، في (مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ، ص ٦٧-٨٤.

(٤) الأربطة في مكة المكرمة منذ البدايات حتى نهاية العصر المملوكي، مرجع سابق، ص ٦٩.

ريعها إلى الإدارات المشرفة على الحرمين الشريفين مباشرة، وكان هناك متابعة إذا تأخر وصولها، وقد تصل إلى مستوى الشكوى إلى السلطان في أثناء الحكم العثماني، وبعض هذه الوثائق ما زال محفوظ في فرع وزارة الشؤون الإسلامية والاوقاف في المدينة المنورة، وقد صدر بعضها في كتاب مستقل(١).

وفي السودان، وتحديدًا من (إقليم دار فور) كان هناك أوقاف للحرمين الشريفين ومجاوريه والأغوات فيهما، وكان هناك صرة، ومحمل، وعدد من العبيد (أغوات) ترسل سنويًا مع الحاج السوداني كل عام، وقد كان من حرص حكام هذا الإقليم على الحرميّن الشريفيّن أن وضعوا ضمن ألقابهم في حججهم الشرعية لقب (خادم الحرميّن الشريفيّن)، وهذا من شدة تعلق الفرد المسلم بالحرميّن الشريفيّن، أيا كانت منزلته الدنيوية(٢).

وبالجملة فإن مداخيل الحرمين الشريفين من الأوقاف الموجودة خارج أراضي الحرمين ضخمة جدا، ومنتشرة على نطاق العالم الإسلامي، وقد تراكمت جراء تتابع الأوقاف على مرّ القرون السابقة، وقد وصف الرحالة الفرنسي (ليون روش) الذي زار مكة المكرمة في عام (١٢٥٧هـ/١٨٤١م)، أنها "غزيرة غير أن الوكلاء الذين لهم النظر على الأوقاف يستعملونها لأغراضهم الشخصية، ولا يذهب منها إلى الغرض المطلوب سوى جزء بسيط، ومع ذلك يظل المدخول عظيما"(٣).

---

(١) المدينة المنورة في الوثائق العثمانية المحفوظة في فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٤م، الجزء الثالث، ص ١٠٥ وما بعدها.

(٢) انظر المزيد من تلك الأخبار في بحث: الأوقاف في سلطنة الفور(١٤٠٠-١٩١٦م)، ابتهال جعفر عوض جعفر، في المؤتمر العلمي العالمي الخامس تحت عنوان (الوقف الإسلامي: التحديات واستشراف المستقبل) جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، الخرطوم، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.

(٣) رحلة ليون روش إلى الحجاز (١٨٤١-١٨٤٢م)، بلقاسم سعدالله، ضمن بحوث ندوة (الرحلات إلى شبة الجزيرة العربية)، المنعقدة في الرياض رجب ١٤٢١هـ/ أكتوبر ٢٠٠م، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٤هـ، ج١، ص٢٧١.

وعلى الرغم من كون جزء من ريع الأوقاف السابق الإشارة إليها كان يذهب إلى الحرمين الشريفين وخدمتهما بشكل مباشر، وجزء آخر إلى قادة وحكام المدينتين الشريفتين، إلا أن جزءًا آخرًا ليس بالقليل كان يذهب إلى أهل الحرمين الشريفين من سكان ومجاورين وخلافه. لذا فقد كان ريع هذه الأوقاف الضخمة يحقق دعامة اقتصادية كبيرة لمنطقة الحرمين، ويمكن اعتباره المصدر الأساس بعد موسم الحج من حيث توفير المداخيل المالية، وتوفير رؤوس الأموال للسكان في المنطقة. ومن هنا فإن ريع الأوقاف الذي كان يُساق إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة يُعدُ موردا ماليا حيويا أثر بشكل مباشر في إنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المدينتين، بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي لهم، وبخاصة في حالات القحط التي قد تمر عليهم، وبخاصة مدينة مكة المكرمة فهي كما سماها الله ﷻ في القرآن الكريم (واد غير ذي زرع)، ويصف الرحالة الفارسي (ناصر خسرو) شيئا من ذلك في حج عام (٤٣٩هـ)، حيث أصاب الناس قحط شديد، وأمر حاكم مصر في ذلك العام الناس ألا يحجوا شفقة عليهم؛ لأنه عام قحط وشدة حلت بالحجاز، وقد امتثل من كان نوى الحج لهذا الأمر السلطاني، ولكن (ناصر خسرو) رافق الكسوة التي كانت ترسل إلى الكعبة الشريفة فيقول واصفا الحال: "وصلنا إلى مكة المكرمة في السادس من شهر ذي الحجة عند باب الصفا وقد أصاب مكة قحط اسود، حتى بيعت أربع قطع من الخبز بدينار وخرج المجاورون من مكة بحثًا عن الطعام ولم يأت الحجاج من أي مكان.. وشاهدت كثيرًا من الناس يتهافتون من شدة الجوع والحاجة، وغادر مكة كثير من الناس وتفرقوا في البوادي والجبال بحثا عما يسد الرمق"[(١)].

(١) سفر نامه: رحلة ناصر خسرو القبادياني، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٢.

ويتكرر هذا الوصف من رحالة آخر قام بزيارة إلى مكة المكرمة في عام (١٢٢١هـ/١٨٠٧م)، وهو الرحالة الأسباني (دومنجو باديا) حين يصف سكان مكة المكرمة بالفقر الشديد واعتمادهم على ما يصل إليهم من صدقات مع قوافل الحجيج في كل عام، إلى درجة أنه ذكر "أن نصف سكان مكة المكرمة يعدون من موظفي الحرم أو خدمه"[(١)] ذلك أن ما يرسل من صدقات أو تبرعات أو هبات، أو ريع أوقاف متحصلة في البلدان الإسلامية الأخرى فإنه غالبًا ما يكون مخصصًا للحرم الشريف ومن يعمل فيه أو في خدمتها، لذلك أشار إلى أن غالبية السكان يحرص أن يكون قريبًا من المكان الذي تصله الصدقات وهو الحرم، وما ذلك إلا من شدة الحاجة. ويصف بعد ذلك كيف أن سكان مكة المكرمة تتأثر أحوالهم الاقتصادية بمجرد تأخر هذه الصدقات أو تناقصها.

ومن هنا فقد كانت الأوقاف في خارج أرض الحرمين الشريفين تمثل لسكانها أهمية كبرى في حياتهم الاقتصادية اليومية، ويظهر التأثر الاقتصادي مباشرة على سطح الحياة الاجتماعية حين يتأخر وصول ريع الأوقاف، ويتزامن مع ذلك عام قحط كما وصفه (ناصر خسرو) في رحلته المشار إليها آنفا، أو كما وصفها الرحالة الاسباني (دومنجو باديا). وبخاصة إذا تصورنا حجم هذه الأوقاف في خارج أرض الحرمين الشريفين وأنه من الضخامة بحيث تُنشأ له الدواوين الخاصة بإدارته. لذلك هناك من يصف هذه الأوقاف بأنها "بمثابة خزينة للمال تزود الحجاز من أهل مكة المكرمة والمجاورين بما يحتاجونه من أرزاق وكسوة يسدون بها رمق العيش على مر العصور"[(٢)]. وليس هذا فحسب، بل يظهر أن

---

(١) رحالة اسباني في الجزيرة العربية: رحلة دومنجو باديا (علي باي العباسي) إلى مكة المكرمة سنة ١٢٢١هـ/١٨٠٧م، ترجمة صالح بن محمد السنيدي، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٩هـ، ص ٢١٢.

(٢) دور المجاورين في إثراء الحركة العلمية بمكة المكرمة خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عش الميلادي، مرجع سابق، ص٢٦٥.

هذه الأوقاف كانت سببًا رئيسًا من أسباب تدفق المجاورين على مكة المكرمة معتمدين على الإمكانات المادية الكبيرة التي كانت توفرها تلك الأوقاف طوال العام. مع ضرورة الإشارة إلى أن ليس كل المجاورين كانوا من الطبقة الفقيرة التي تعتمد على الأوقاف وما يتحصل منها، بل كان هناك من المجاورين من ذوي المستوى الاقتصادي الجيد مما انعكس بأثره الاقتصادي الجيد على نفسه وعلى من حوله في مدة مجاورته[١].

ومن اللافت للنظر ظهور بعض الانتقادات الاجتماعية من قبل بعض المؤرخين على إرسال هذه المساعدات إلى أهالي الحرمين الشريفين، حيث يرون أن إرسال تلك المساعدات والهبات بهذه الطريقة جعل أهالي المنطقة يعيشون في بطالة، وكسل، وقعود عن العمل والتكسب، وأورثتهم الاتكالية على الآخرين، وظهر من يقرر "إن أهل المدينتين المقدستين لا يعتمدون اعتمادا كليا في معيشتهم على كسبهم، بل كانت ترد إليهم سنويًا كثير من الأموال النقدية التي تُسمى (صررًا: جمع صرة) والأطعمة الخاصة والحبوب من الصدقات والأوقاف من جميع أقطار العالم الإسلامي، وأكثر ما كان يرد إليهم من عاصمة الخلافة العثمانية الأستانة ومصر"[٢].

لذلك نجد شكيب أرسلان ينتقد تلك الطريقة في صرف هذه التبرعات بقوله: "إن الأولى بهذه الحاصلات الواردة من الآفاق إلى الحجاز إذا وردت أن ينفق جلها -إن لم يُنفق كلها- في بناء مستشفيات، ومصاح للمرضى والضعفاء.. وكذلك في تشييد مدارس صناعية ومشاغل يحشد إليها العاطلون من العمل والعائشون من التسول، وعلى

---

(١) المرجع السابق، ص٢٨٧.

(٢) الرحلة الحجازية لمحمد لبيب البتنوني (دراسة مقارنة)، عبدالعزيز بن صالح الهلابي، ضمن بحوث ندوة (الرحلات إلى شبة الجزيرة العربية)، المنعقدة في الرياض رجب ١٤٢١هـ/ أكتوبر ٢٠٠م، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٤هـ، الجزء الأول، ص١٠٩.

مشروعات أخرى خيرية عامة لا ينحرف فيها البر عن أصله، ولا يخرج الوقف عما ربط عليه، مع التباعد عما يغري الأهالي بالكسل ويعودهم البطالة، ويوجد عندهم عقيدة معناها أن أهل الحجاز أو أهل الحرمين الشريفين لا يجب عليهم الكسب من عرق جبينهم ولا الاشتغال بصناعة أو تجارة أو زراعة، وإنما وجدوا ليعيشوا من مجرد الصدقات والمبرات وهدايا العالم الإسلامي"(١).

وهذا ما جعل مؤرخ مكة المكرمة (أحمد السباعي) يكتب عن هذه المساعدات التي تصل سنويًا إلى أهالي مكة المكرمة قائلًا: "إننا لا نشك أن ذلك أساء إلى أهالي الحرمين أكثر مما أحسن إليهم فقد عودوهم قبول الإحسان بما في هذا التعود من خمول وكسل، وإذا علمنا أن هذه الصدقات ظلت جارية طوال قرون كاملة، وأنها كانت تتسع باتساع عدد السكان، وأن مخصصاتهم كانت تعول جل الأسر في مكة من العام إلى العام علمنا نوع الإعداد الذي أُعد في هذا الشعب وبطل تعجبنا من تنشئة أجياله بالتعاقب على اقتناص الهبات والصدقات، واستغنائه بها عن الخوض في مجال الحياة التي تخوضها أمم الأرض. ولو فكر أولئك المحسنون في صرف تلك المبالغ التي لا يوفيها حصر في إحياء الأراضي الموات، وحفر الآبار، وتعميم المدارس تعميما شاملا وإنشاء دور للصناعات لنشأت البلاد غير هذه النشأة التي تعاني مرارتها إلى اليوم"(٢).

وقد قُوبل هذا الانتقاد بانتقاد آخر من قبل بعض الكتاب من مصر الذين يرون أن أهالي الحجاز هم الذين أوصلوا أنفسهم إلى هذا الأمر بقبولهم هذه الهبات، بدليل أن بعض

---

(١) رحلة الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف، شكيب أرسلان، حررها وقدم لها: أيمن حجازي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص ١٠٥.

(٢) تاريخ مكة: دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، احمد السباعي، نادي مكة الثقافي، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ، الجزء الثاني، ص ٤٦٢.

أهل الحجاز كان يرفض أخذ هذه الهبات أو الصدقات، إضافة إلى أن هذه الهبات كانت لتكملة العجز الاقتصادي في أرض جافة جدباء تنقصها الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عدم وجود منافذ للعمل، وطلب الرزق في تلك الحقب، وبالتالي لا مكان لذلك الانتقاد[١].

ولا يخفى أن انتقاد مؤرخ مكة المكرمة (أحمد السباعي) لهذه المساعدات التي تصل سنويًا إلى أهالي مكة المكرمة نابع من طريقة صرفها وليس إليها ذاتها. فهو يرى أنه كان من الأولى أن تُصرف في إيجاد (بُنية تحتية) كما تُسمى الآن، سواء كانت علمية أم صناعية حرفية، بدلا من توزيع الأموال بهذا الشكل الذي يرى فيه إذلال لهم، ويعودهم على التعطل وانتظاره من عام إلى آخر. وبكل حال لا يمكن عزل طريقة التوزيع لأموال الصدقات وريع الأوقاف عن الثقافة التي كانت سائدة في آلية إخراج الصدقات، أو تحديد مصارف الأوقاف حيث كانت تنطلق مما يُعرف بـ (ثقافة الهبات) وهي العطية المباشرة المستمرة للفقير، وصرف التبرعات والصدقات وحتى الأوقاف إليها بشكل مباشر، دون تبصر في جعل بعضا من هذه المصروفات في مشاريع أكثر فائدة، وأطول وقتًا، وانفع للفقير ذاته على المدى البعيد، مع عدم إهمال الحاجة أحيانا إلى توفير الأكل أو الشرب للفقراء، في ظروف معينة أو أزمنة محددة، ولكن بشرط ألا تتحول إلى كونها هي القاعدة في الصرف.

إن كل ما ذُكر آنفًا من وصول ريع بعض الأوقاف من الخارج إلى داخل المملكة العربية السعودية، لم يعد له ذكرٌ، حيث يُؤكد أحد الباحثين أنه من خلال اتصاله بإدارة الحج والأوقاف الإسلامية بوزارة الخارجية في المملكة، ذكروا له أنه لا يصلُ أي ريع

---

(١) مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني في الفترة من (٩٢٣-١٢٢٠هـ/١٥١٧-١٨٠٥م)، محمد علي فهيم بيومي، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ١٤٢١هـ، ص ٣٧.

للأموال الموقوفة خارج المملكة على مصارف خيّريّة داخل المملكة[١].

ولقد كان لهذه الأوقاف التي كانت موجودة خارج أراضي الحرمين الشريفين أثرٌ كبيرٌ في استقرار عدد من الجنسيات الأخرى من شتى بقاع الأرض في أرض الحرمين الشريفين، حيث وفرت لهم الأوقاف الدعم المادي المتواصل، وهذا ما جعل منطقة الحرمين الشريفين خليط من مختلف جنسيات العالم الإسلامي، وكما يصفهم أحد مؤرخي مكة المكرمة أنهم أشبه بباقة من الزهر، فيها من كل لون وردة، ويتفاضلون ويتمايزون فيما بينهم بالعراقة في الهجرة وإيغالها في القدم، فمن كان أعرق إقامة عدوا أنفسهم هم أهل مكة، ونبذوا حديث الهجرة، ووصفوه بأنه آفاقي[٢]. فلقد كان هناك عدد من الأوقاف المنتشرة في العالم الإسلامي مخصص لجنسيات محددة ممن كان مقيما في منطقة الحرمين الشريفين لطلب العلم أو طلبا للمجاورة، فنجد في بعض بلدان القارة الهندية أوقاف مخصصة لطلبة العلم، أو ممن هو مجاور للحرم من أهل القارة الهندية، كما نجد في بلدان المغرب العربي أوقافًا مخصصة لمن كان ينتمي إلى أقطار المغرب العربي ممن هو مقيم في منطقة الحرمين طلبا للعلم أو مجاورًا لهما، وهذه الأوقاف بطبيعة الحال ساعدت بشكل كبير على استمرار بقاء هذه الجنسية أو تلك في منطقة الحرمين الشريفين، وبالتالي توطنها فيها، وهذا ما يؤكده بعض الباحثين في مجال دراسة بعض الأقليات الموجودة في منطقة المدينة المنورة، حيث يرى أن للأوقاف دورًا أساسًا في توطن عدد كبير من الأسر المغربية في المدينة المنورة، وذلك بدعمهم ماديًا وبشكل مستمر ومتواصل عبر عقود من الزمن من خلال الأوقاف وبما يصل إليهم من

---

(١) ولاية الدولة على الأوقاف الخيّريّة: دراسة تأصيلية تطبيقية، زياد بن عبدالله الفواز، رسالة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٦هـ/٢٠١٦م، ص ٣٣٩.

(٢) مكة المكرمة في القرن الرابع عشر الهجري، محمّد عمر رفيع، نادي مكة المكرمة الثقافي، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ، ص ١٨.

ريعها[١]. وهذا ما دفع (الشناقطة)، وهم سكان ما كان يعرف سابقًا ببلاد شنقيط أو ما يعرف الآن بجمهورية (موريتانيا) فهذه الأوقاف وضخامته هي التي دفعتهم إلى السعي إلى إثبات أنهم ضمن منظومة الأسر العربية في بلاد المغرب العربي؛ لتشملهم عملية توزيع الأوقاف في بلاد الحرمين الشريفين،"فكان ذلك هو الحافز إلى جعلهم يدونون الكثير من كتب الأنساب والشجرات والمناقب التي تؤكد انتماؤهم للأسرة الثقافية العربية.. وذلك تأكيدا لحقوقهم في أوقاف الحرمين"[٢]. وهذه الجهود من علماء الشناقطة قد يفسر كثرة وجود الجالية الموريتانية في المدينة المنورة ووجود أحياء خاصة بهم حتى يومنا الحاضر، فالذي يظهر أن جهودهم قد أثمرت بالفعل، ونتج عنه توطن العديد من الأسر الشنقيطية في المدينة المنورة نتيجة لوجود موارد مالية تمول استمرار بقائهم.

أما كسوة الكعبة المشرفة والحجرة النبوية والمنبر النبوي بالمدينة المنورة، فقد تنافست جميع الدول الإسلامية المتعاقبة على نسجها وإرسالها إليها في كل عام، ثُمَ استقر الأمر على إرسالها من سلاطين مصر، إلى أن اشترى السلطان الملك الصالح ابن السلطان الملك الناصر قلاوون قريتين بمصر وقفهما على عمل كسوة الكعبة الشريفة، والحجرة النبوية، ولما ضعفت غلة هاتين القريتين قام السلطان سليمان المشرع في عام (٩٤٧هـ/١٥٤٠م) بإيقاف قرى أخرى ليصبح عددها عشر قرى موقوفة بالكامل على كسوة الكعبة الشريفة والحجرة النبوية والمنبر النبوي، ولم تزل موقوفة على ذلك حتى حل

---

(١) المغاربة في المدينة المنورة إبان القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عش الميلادي، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٢) دور ركاب الحج والرحلات العلمية في التواصل المشرقي – المغربي: بلاد شنقيط وصلاتها بمصر والحجاز إنموذجا، حماه الله ولد السالم، ضمن بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الثاني (التواصل التاريخي والعلمي بين دول الخليج العربية ودول المغرب العربي، دار الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٨هـ، ص ١٤٧.

وقفها محمّد علي باشا في أوائل القرن الثالث عشر الهجري[١]. وكانت كسوة الكعبة خلال فترة حكم المماليك تتم مرة في كل عام، وكسوة الحجرة النبوية والمنبر النبوي مرة كل خمس سنوات. "وقد ظل سلاطين المماليك يكسون الحجرة النبوية والمنبر الشريف من أوقافها، حتى ضعف ريع الوقف عن الوفاء بحاجاتها فكسوها من أموالهم، وبعد سقوط الدولة المملوكية صار سلاطين دولة بني عثمان يكسون الكعبة والحجرة النبوية من خلال أوقاف وقفوها في إطار تنظيمات إدارية خاصة، وفي سجلات عرفت بدفتر الميزان وإيرادات الكسوة الشريفة"[٢]. والشاهد هنا انه لم يخل عصر من العصور من وجود أوقاف خاصة بالحرمين الشريفين والكعبة المشرفة والحجرة النبوية على مستوى العالم الإسلامي، وما أن يتناقص وقف لهما أو تضعف غلته، إلا ويقيض الله من ينشئ وقفا جديدا لهما يكفيها حتى وقتنا الحاضر.

إن مما يؤكد اتساع الأوقاف التي كانت مرصودة على الحرمين الشريفين خارج أرض المملكة العربية السعودية، ما يقرره أحد العلماء بقوله عن الأوقاف في الدولة العثمانية: "ولقد تفنن القوم في أنواع الأوقاف حتى لا يكاد يخطر ببالك خاطر في الوقف إلا وتجد من سبقك إليه مما أوشكت أن تكون معظم ديار الإسلام موقوفة.. ومن العادة أن يشرط الواقفون في أواخر صكوكهم شروطا منها أن الوقف إذا انحل بفقد الذرية أو انقراض المستحقين يعود بجملته إلى الحرمين الشريفين، ومن الناس من يقفون عليهما مباشرة.

---

(١) تاريخ الكعبة المعظمة: عمارتها وكسوتها وسدنتها، حسين بن عبدالله باسلامة، تعليق يوسف بن علي الثقفي، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ، ص٣٢١. وكذلك كسوة الكعبة المعظمة عبر التاريخ، السيد محمّد الدقن، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٤٠٦هـ، ص ٩٥-١٤٩. وانظر اسم تلك القرى العشر في المرجع الأخير.

(٢) أوقاف الحرمين الشريفين في العصر المملوكي: دراسة تاريخية وثائقية حضارية، مرجع سابق، ص ٩٨.

وأنشأوا في بعض العهود ديوان البر جعل حاصله لإصلاح الثغور وللحرمين الشريفين"[١]، والأمر يتأكد مرة أخرى في الوثائق الوقفية في مصر خلال الفترة العثمانية حيث يقرر بعض الباحثين أن الحجج الشرعية للأوقاف الأهلية للأعيان الأتراك في مصر كانت تؤول في النهاية إلى الحرمين الشريفين[٢].

ومما يؤكد كثرة الأوقاف على الحرمين الشريفين كذلك أنه على مر العصور ما من مؤلف أو عالم يؤرخ لدولة من الدول ويتحدث عن واقعها الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو السياسي، إلا ويُفردُ فصلا عن أوقاف الحرمين في ذلك البلد ومن ثم يسرد أسماء الأوقاف الموقوفة على الحرمين[٣]. ومصداقًا لضخامة الأوقاف على الحرمين الشريفين قام أحد الباحثين برصد عددي للأعيان الموقوفة على الحرمين الشريفين في الجزائر في الفترة العثمانية وبلغت أكثر من (١٥٣٧) وقفًا، ومنها: المنازل، والحوانيت، والمزارع، والمخابز، والطواحين والفنادق[٤]. لذا ليس بمستغرب أن نجد من المؤرخين عن مكة المكرمة من يقول: إن كل بيت في مكة المكرمة يصل إليه نصيب سنوي من تلك الأوقاف الكائنة

---

(١) خطط الشام، محمّد كرد علي، مكتبة النوري، دمشق، ١٤٠٣هـ، جزء ٥، ص ٩٤.

(٢) وثائق الحرمين الشريفين في مصر في القرن ١٢هـ/١٨م من واقع سجلات الديوان العالي (الجزء الثاني)، محمّد علي فهيم بيومي، مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، العدد الرابع، السنة الثامنة والعشرون، ١٤٢٣هـ، ص١٥٨.

(٣) انظر بعض هذه المؤلفات في: وثائق الحرمين الشريفين في مصر في القرن ١٢هـ/١٨م من واقع سجلات الديوان العالي (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص١٦٨. ومن أولئك الذين حاولوا حصر أوقاف الحرمين الشريفين في بلدانهم التي أرخوا لها الشيخ مُحَمَّد بن عبدالمعطي الإسحاقي في كتابه (لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول)، وقد سرد أوقاف الحرمين الشريفين في مصر في أكثر من سبع صفحات. وكذلك الشيخ محمّد بن أبي السرور البكري في كتابه (المنح الرحمانية في الدولة العثمانية)، وسرد أوقاف الحرمين الشريفين في أكثر من سبع عشرة ورقة. وكذلك الكاتب حسين الروزنامجي في كتابه (ترتيب الديار المصرية). وكذلك: محمّد علي فهيم بيومي في كتابه (مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني) مرجع سابق.

(٤) دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

خارج أراضي الحرمين، بخاصة من مصر إلى درجة أن هناك أوقافا مخصصة للبدو الذين يقيمون على طول طريق الحج مخافة أن يتعرضوا لقوافل الحجيج بالسلب والنهب[١]، وهذا يؤكد ليس كثرة هذه الأوقاف المخصصة للحرمين وأهلها فحسب، بل وتنوعها وشمولها لفئات أخرى رعايتها تتضمن رعاية أهل الحرمين وأمنه واستقراره، ويؤمن من يقصده من الحجاج، ومما يؤكد مثل هذه المعلومة أن من أوردها عاش في مكة المكرمة عدة أشهر وخالط المجتمع المكي بمختلف طبقاته[٢].

وبكل حال فإن كل ما ذُكر يبقى مجرد أمثلة لتلك الأوقاف على الحرمين الشريفين والكعبة المشرفة، وإلا فهناك المئات والمئات من الأوقاف في شتى بقاع الأرض موقوفة على الحرمين الشريفين، وبخاصة في بعض البلدان الإسلامية، مثل: تركيا، ومصر، والهند، وبلاد الشام بعامة لم تعد تُعرف ولم يعد لها ذكر، واندثرت فيما اندثر من أوقاف في مختلف أنحاء العالم الإسلامي.

وكان ريع الأوقاف يرسل إلى الحرمين مع الحجيج كل عام من مختلف مناطق العالم

---

(١) صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ك. سنوك هور خرونيه، ترجمة: علي عودة الشيوخ، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤١٩هـ، الجزء الأول، ص ٢١١.

(٢) المقصود بذلك هو المستشرق الهولندي (ك. سنوك هور خرونيه) الذي دخل مكة المكرمة عام (١٣٠٢هـ/١٨٨٥م) وعاش فيها عدة أشهر بعد أن أشهر إسلامه، وهو يتكلم العربية بطلاقة ولكنه مكث في مدينة جدة خمسة أشهر يتعلم اللهجة المحلية، ودخل مكة المكرمة في ١٣٠٢/٥/٦هـ وقد تسمى باسم عبدالغفار وصار يختلف إلى مجالس العلماء فوطد علاقته بالكثير من علماء مكة المكرمة وبالكثير من علماء جاوة وسومطرة ممن كان يعيش في مكة المكرمة،، ثُم أُخرج منها عنوة لصراعات سياسية بين الدول المستعمرة آنذاك، وذهب من مكة المكرمة إلى جاوة، وعاش فيها سبعة عشر عاما، وقد اخرج كتابه عن مكة المكرمة عام (١٣٠٥هـ/١٨٨٩م)، وقام نادي مكة الثقافي بترجمة الكتاب وصدر الجزء الثاني منه عام ١٤١١هـ، وقامت دارة الملك عبدالعزيز بالرياض بإعادة إصداره عام ١٤١٩هـ، وللتوسع عن الكتاب والكاتب وقصة إسلامه ثُم إخراجه من مكة المكرمة عنوة انظر المقدمة المطولة للكتاب نفسه، الصادر عن دارة الملك عبدالعزيز ص ٧-٦٢.

الإسلامي، بل بلغ الأمر إلى أن يرسل الريع المتحصل من أوقاف الحرمين في مصر في سفينة خاصة تملكها إدارة الوقف في مصر كما في القرن الثاني عشر الهجري، حيث كانت إدارة الوقف تملك مراكب خاصة بها، وفي القرن العاشر كان هناك سفينتان أوقفتهما ضمن أوقاف ضخمة لها والدة السلطان سليم الثاني، وزوجة السلطان سليمان القانوني، وكانت مخصصة فقط لحمل غلات بعض القرى مما هو وقف على الحرمين الشريفين[١].

وهذا يؤكد مرة أخرى ضخامة تلك الأوقاف الموقوفة على الحرمين الشريفين على مدى التاريخ، ومدى قدرة هذه الأوقاف المالية، حيث كان ريع الأوقاف يحوي بالإضافة إلى الأموال "قمحًا أو أرزًا، أو حنطة، أو الهدايا المختلفة التي ترسل إلى الحرمين الشريفين، فقد كان أمير الحج هو المتسلم لكل هذا في حوزته وأمانته ومسؤوليته، وكان يتسلمها يدًا بيد مقابضة، أمام الشهود والأعيان.. ثُمَ يسلمها في الحجاز إلى القاضي الحنفي في مكة المكرمة وفي المدينة المنورة لأن القاضي الحنفي هو المسؤول الأول عن الجهة القضائية في كل مدينة، لأن المذهب الرسمي في الدولة العثمانية هو المذهب الحنفي، وكانت الدولة تعطيه حق الإشهاد والرقابة على مخصصات الحرمين الشريفين[٢]. وكان ذلك يتم قُبيل الحج بالنسبة لمكة المكرمة، أما المدينة المنورة ففي الغالب أنه يتم في شهر ذي القعدة من كل عام باعتبار أن قوافل الحج تمر بالمدينة المنورة لزيارة المسجد النبوي قبل ذهابها إلى

---

(١) مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني في الفترة من ٩٢٣-١٢٢٠هـ/١٥١٧-١٨٠٥م، محمّد علي فهيم بيومي، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٠٧.

(٢) وثائق الحرمين الشريفين في مصر في القرن ١٢هـ/١٨م من واقع سجلات الديوان العالي (الجزء الثاني)، محمّد علي فهيم بيومي، مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، العدد ٤، السنة الثامنة والعشرون، ١٤٢٣هـ، ص ١٥١-١٥٢.

مكة المكرمة لأداء مناسك الحج، وإلى ذلك يشير بعض الرحالة الذين وصفوا الحج[١]، وذكروا وقت توزيع تلك الأعطيات، وما خُصص من أوقاف إلى أهل المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

وفي عام (١٣٤٤هـ/١٩٢٤م) أنشأ الملك عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية آنذاك إدارات للأوقاف في مكة المكرمة، وفي ذلك العام استلم مندوب أغوات[٢] الحرم الشريف غلة الأوقاف المخصصة لهم في الأحساء والبصرة، وفي عام (١٣٤٥هـ/١٩٢٥م) بلغت إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين في مصر مبلغًا يزيد على سبعة وأربعين ألف جنيه مصريا، وفي العام نفسه تشير الأخبار إلى وصول ريع أوقاف الحرمين الشريفين من فلسطين وتونس[٣]. كما يذكر أحد الباحثين أنه أثناء مراجعته للوثائق الوقفية في المحفوظات العثمانية في دمشق واسطنبول أنه حصل على وثائق تثبت

---

(١) كُتب الرحلات في المغرب الأقصى مصدر من مصادر تاريخ الحجاز في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري: دراسة تحليلية نقدية مقارنة، عواطف بنت محمد يوسف نواب، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٩هـ، ص ٤٣٩.

(٢) الأغوات هم: خدام الحرمين والكعبة المشرفة، والذي يظهر أن أول من أخدمهم الكعبة والحرم المكي، هو معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وهم ليسوا مماليك لأحد بل هم أحرار ولهم مرتبات شهرية تصرف من الحكومة، ولهم إدارة خاصة ورئيسهم منهم، وقد جرت العادة أن يكون الرئيس عليهم أقدمهم خدمة، ولهم بيت مال خاص بهم، ويتوارثون بعضهم بعضًا، وكانت خدمتهم منحصرة في تنظيف المطاف وحجر إسماعيل ومقام إبراهيم وكان لهم وظائف أخرى، مثل: إضاءة القناديل قبل دخول الكهرباء إلى الحرمين، وتنظيم صفوف المصلين داخل صحن الحرم المكي، وكان عددهم كبير في الأزمنة الماضية، وأصبح عددهم في وقتنا الحاضر (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م) لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، ووجودهم رمزي واستمرار لما مضي، وبخاصة أن هناك شركات ذات عمالة كثيرة تتولى إدارة الحرمين صيانة ونظافة. والذي يظهر أنه ستنتهي هذه المهنة، حيث لم تعد هناك حاجة لهم، وستنتهي هذه المهنة بوفاة آخر واحد منهم أو عجزه، مع العلم أن هناك أوقافًا كبيرةً موقوفة لهم وذات دخول كبيرة في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وكذلك خارج أراضي الحرمين. ولمزيد من التفصيل عنهم يمكن الرجوع إلى كتاب: تاريخ الكعبة المعظمة: عمارتها وكسوتها وسدنتها، مرجع سابق، ص٤٣٥ وما بعدها.

(٣) مجالات الأوقاف في المملكة وسبل تطويرها، مرجع سابق، ص ١٦١٣.

وجود العديد من الأوقاف على الحرمين الشريفين في منطقة البقاع من لبنان، ويذكر أنه قد أحاط وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف في المملكة العربية السعودية علما بها، ويشير إلى أن الوزارة كتبت له وأخبرته بالاستعداد للكشف عن هذه العقارات، وكان ذلك في عام (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م)[١].

ومن المعلوم الآن أن الحكومة السعودية في وقتنا الحاضر قد تكفلت بالصرف الكامل، على الحرمين الشريفين وشؤونهما، وتعميرهما، وفرشهما، وصيانتهما، وتوسعتها، عبر إدارة مستقلة مرتبطة بالملك مباشرة. وتحملت الدولة كل ذلك من خلال رصد ميزانية خاصة بها، كما استفادت من موارد أوقاف الحرمين القديمة الموجودة في داخل المملكة فقامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بإنشاء الفنادق والعمارات السكنية الإنمائية على بعض الأراضي الموقوفة على الحرمين، بالإضافة إلى الريع المتوقع من (وقف الملك عبدالعزيز للحرمين الشريفين)، الذي أقيم جنوب المسجد الحرام فوق الجبل المسمى (بلبل)، على أنقاض قلعة أجياد العسكرية، وقد وُضع حجر أساسه عام (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)[٢]،

---

(١) كتمان الوقف واندثاره، محمّد قاسم الشوم، في المؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المحور الثالث، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، ص ٥٤.

(٢) يتكون مشروع وقف (الملك عبدالعزيز للحرمين الشريفين) من ستة أبراج سكنية هي: (الصفا، المروة، هاجر، زمزم، سارة، المقام) ويصل ارتفاع بعض هذه الأبراج إلى (٤٧) طابقًا، ويبلغ عدد الوحدات السكنية أكثر من ٦٠٠٠ وحدة سكنية. وهناك الفندق الرئيسي وهو يحتوي على أكثر من (١٣٠٠) غرفةً وجناحًا، وتوجد أماكن متعددة للصلاة تطل على المسجد الحرام تتسع لحوالي (٣٠٠٠٠) مصلي، ومستشفى، كما يشمل المشروع مواقف للسيارات تقع في ٤ طوابق على كامل مساحة المشروع وتتسع لحوالي (١٦٠٠) سيارة. وتستوعب الوحدات السكنية للمشروع أكثر من (٢٠٠٠٠) ساكن. وتتولى (مجموعة بن لادن السعودية) تطوير المشروع وتنفيذه، حيث تُعدُ إحدى أكبر، واعرق شركات التطوير العمراني في المملكة، وأكثرها خبرة في مجال تنفيذ المشاريع الكبرى، مثل: توسعة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة. وقد أقيم هذا المشروع الضخم على أنقاض قلعة أجياد العسكرية الواقعة جنوب الحرم المكي، وهي القلعة التي بناها الشريف سرور بن مساعد آل زيد في عام (١١٩٤هـ/١٧٨٠م). انظر تفصيل أكثر عن

ويُعدُ هذا الوقف أضخم وقفٍ إسلاميٍ على الأرض مساحةً وريعًا متوقعًا، حيث تبلغ مساحته أكثر من مليون وأربعمائة ألف متر مربع، ويتكون من عدد من الأبراج السكنية والفنادق ذوات الأدوار المتعددة. لذا "تقلصت الأوقاف وانحسرت حول المسجد الحرام أو المسجد النبوي الشريف بعد توسعة الحرمين الشريفين، وهذا بالنسبة للأوقاف القديمة، أما بالنسبة لإنشاء أوقاف جديدة فلم تبق رغبة وتوجه نحو هذا لدى عامة الناس، وإن وجد فلدى أفراد لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة"(١). وهذا الوضع هو المتوقع، نتيجة لقيام الدولة السعودية بكل ما يحتاجه الحرمان الشريفان، بخلاف الوضع السابق.

وقد تعالت الأصوات أكثر من مرة مطالبة بحصر هذه الأوقاف وتوجيهها إلى مصارفها التي أرادها الواقفون، وهذه المطالبات ليست بجديدة فمن ذلك ما نادى به شكيب أرسلان قبل أكثر من ثمانين عاما وذلك في كتابه الذي كتبه عن رحلة الحج التي قام بها في عام (١٣٤٨هـ/١٩٢٩م)، بقوله: "ولا يزال حتى اليوم في بلاد الإسلام أوقاف لا تُحصى محبوسة على الحرمين الشريفين كان يجب على حكومات هذه البلدان من إسلامية وأجنبية أن تحسن إدارتها ولا تحتجزن شيئا من حاصلاتها لإنفاقها في حاجات أخر بل ترفعها كلها إلى الحرمين حسب شروط الواقفين"(٢).

=

تاريخ القلعة في: تاريخ مكة: دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، أحمد السباعي، نادي مكة الثقافي/ مكة المكرمة، ١٤١٤هـ، الجزء الثاني، ص٤٤٦. ولمعلومات أكثر عن الوقف انظر الصحف السعودية الصادرة في اليوم الذي وضع فيه حجر أساس المشروع، وكان يوم الخميس (١٤٢٣/٩/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٢/١١/٢٨م).

(١) الوقف مفهومه ومقاصده، عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، ضمن بحوث ندوة (المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ، ص ٦٩٠.

(٢) رحلة الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف، مرجع سابق، ص١٠٤. ويلاحظ أن هذا كان في عام (١٣٤٨هـ/١٩٢٩م) أي قبل ٨٠ سنة!

والذي يظهر أنه نتيجة لتلك المطالبة صدر في عام (١٣٥٠هـ/١٩٣١م)، نظام يُعنى بالمطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين خارج الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية بالطرق الممكنة المشروعة، في أية جهة كانت، وذلك بإنشاء جمعية مختصة مقرها مكة المكرمة والمدينة المنورة، وسميت: (جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين)، ويتكون النظام من (٢٢) مادة، وقد نُشر النظام في الصحف الصادرة في تلك الفترة[١]، ويؤكد نظامها على أن غرض الجمعية خيري محض ولا تتعاطى السياسة مطلقا، ولها الحق في تعيين محامين وإيفاد مندوبين إلى الخارج، أو الاتصال بالجمعيات والهيئات الخيرية في الخارج لتحقيق مبتغاها، كما لها الحق في تشكيل فروع لها داخل المملكة. وينحصر دورها في تحصيل مبالغ تلك الأوقاف وإيصالها إلى مستحقيها بالاشتراك مع مديرية الأوقاف عند التوزيع. وليس لها أي مورد مالي إلا تبرعات المحسنين والاشتراكات السنوية للمواطنين الراغبين في دعم الجمعية وأعمالها[٢].

وقد تكررت مناشدات رئيس الجمعية الشيخ عبدالله الشيبي ودعوته لأصحاب أوقاف الحرمين الشريفين في الداخل والخارج للوفاء بالأموال والحاصلات المستحقة عليهم لتقديمها إلى من أوقفت أو حبست عليهم؛ فقد كانت الصحف تنشر بين فترة وأخرى

---

(١) صحيفة أم القرى، مكة المكرمة، العدد ٣٨٥، الصادر في ١٣٥٠/١٢/٢٣هـ، صفحة ٣. وكذلك: صحيفة صوت الحجاز، مكة المكرمة، العدد ٤، السنة ١، الصادر في ١٣٥٠/١٢/٢٦هـ صفحة ٥، وكذلك العدد ٥ من السنة نفسها وتاريخه ١٣٥٠/١/٣هـ، صفحة ٣. انظر نص نظام الجمعية في الملاحق، ملحق رقم (١) صفحة رقم (٣٦٩).

(٢) لن يتم الحديث عن النظام ومواده تفصيلا، باعتباره أصبح صفحة ماضية من التاريخ، لم تستمر طويلا، بدليل عدم الإشارة إلى ذلك في الصحافة المحلية، ويتضح ذلك من خلال الاستقراء العام الذ قام به الباحث في الكشاف التحليلي للصحيفتين (أم القرى– صوت الحجاز)، الذي أعدتهما دارة الملك عبدالعزيز بالرياض في ثلاث مجلدات.

تلك المطالبات، فضلا عن الطلب من الموسرين دعم الجمعية لتقوم بواجبها[١].

بل قامت الجمعية في بداياتها بنشر مناشدة صريحة في الصحف هذا نصها:

"غير خاف ما لهذه البلاد المقدسة وأهلها في سائر الأوساط الإسلامية -كتونس ومصر وتركيا والعراق والهند وفلسطين وسوريا-، من أوقاف عظيمة منها ما هو للحرمين الشريفين وخدمتها خاصة ومنها ما هو لعوائل معلومة وأشخاص معروفين من مجاوريها، ولكل وقف شروط معينة ولوائح مبينة لنوع الوقف وموقعه وحدوده ومقدار ما يستحقه الحجاز من ريعه السنوي، عكف نظاره على توفية المستحقين حقوقهم من هذه المحصولات طبق شروط الواقفين، ولكن أسبابًا وعوامل ذهب المجموع في تعليلها كل مذهب حالت هذه السنوات الأخيرة عن انتظام سير إيصال هذه المبرات الدائمة والحقوق الموروثة إلى أهلها، ولما لم يعد في قوس صبر الأمة منزع اعتمدت بعد الله على ما بيدها من مستندات قوية، وحجج قيمة تؤيدها في مشروع حق لها مورو،ث وسارعت إلى تشكيل جمعية تحت عنوان: (المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين) وألقت كاهلها على مهمة البحث بالطرق الممكنة والمشروعة من أموال الأوقاف العائدة إلى الحرمين الشريفين وأهلهما، وحصر جهودها في المطالبة بريعها السنوي وإيصال ذلك إلى مستحقيه الأول فالأول، وأن تعلن الجمعية اعتراف الحكومة السنية بتأسيسها وتصديقها نظامها الذي اعتزمت السير بمقتضاه نحو الغاية التي أسست من اجلها -تظهر حاجتها القصوى إلى استعطاف نظر أرباب الغيرة والحمية عليها من سائر رجالات المسلمين- مستحثة باسم الواجب الديني هممهم، ومستنهضة عزيمتهم على مؤازرتها ومناصرتها في كل ما من شأنه

---

(١) انظر نماذج منها في: صحيفة صوت الحجاز، مكة المكرمة، عدد ٦، في ١٣٥١/١/١٠هـ، ص ٣. وعدد ٤٢، في ١٣٥١/٩/٢٧هـ، ص ٨. وعدد ٤٧، في ١٣٥١/١١/٢هـ، ص ٤. وعدد ٨٧ في ١٣٥٢/٨/٢٤هـ، ص ١. وعدد ١٤٦، في ١٣٥٣/١١/١٤هـ، ص ١. وكذلك: صحيفة أم القرى العدد ٤٦٨، في ١٣٥٢/٨/١٣هـ، ص ٣.

أن يسهل لها مهمة القيام بهذا العمل الجليل والمشروع الخطير، ولما كانت المادة التي تحتاج إليها الجمعية لتأمين مصروفاتها في سبيل تحصيل المعلومات، وإرسال الهيئات، وتعيين المحامين عند الحاجة واللزوم، إنما هي منحصرة في تبرعات المحسنين من رجال البر والإحسان في كل صقع من الأصقاع الإسلامية، وفيما يتكون من بدل اشتراك سنوي لا يقل عن ريال واحد مفروض على كل عضو من أعضائها- فان الجمعية تدعو كل من يترتب عليه أداء هذا الواجب وبالأخص عموم أفراد الأمة على اختلاف طبقاتها باعتبارهم أعضاء طبيعيين في هذه الجمعية إلى المبادرة بالقيام بما عليهم من واجبات؛ أهمها تقديم بدل الاشتراك المنوه عنه ومظاهرة الجمعية في كل ما منه تشجيع وتعضيد لها على تحقيق غاية جليلة وأمنية مضمونة الحصول والنفع العميم إن شاء الله ...تحريرًا في ١٨ ذي الحجة ١٣٥٠هـ"[١].

وكانت تصل إليهم بعض الأوقاف من بعض الدول لتقوم بتوزيعها، حيث نشرت الصحف الصادرة ذلك الوقت عن وصول أوقاف من تونس، وكذلك من فلسطين[٢]، والذي يظهر أن الصر التونسي كان من أكثر الأوقاف قيمة وتنظيما لدرجة أنه "انبثقت هيئة من (جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين)، كانت تسمى (هيئة توزيع الصرة التونسي)، حيث كانت هذه الهيئة تحدد بدقة مكان التوزيع، ويوم التوزيع وأوقاته، وتواريخه"[٣]، ولقد كان هناك حرص شديد للوصول إلى المستحقين من الصرة التي تمثل

(١) صحيفة صوت الحجاز، في ١٣٥٠/١٢/٢٦هـ.

(٢) انظر نماذج منها في: صحيفة صوت الحجاز، العدد ٩٨، في ١٣٥٢/١١/١٩هـ، ص ٢. وعدد ١٠٥، في ١٣٥٣/١/١٦هـ، ص ١. وكذلك: صحيفة أم القرى العدد ٤٨٥، في ١٣٥٢/١٢/١٤هـ، ص ٣. وهذه نماذج منها وهناك أمثلة أخرى كثيرة.

(٣) أضواء على نشأة العمل الخيري التطوعي في عهد الملك عبدالعزيز، مختار إبراهيم عجوبة، جمعية النهضة النسائية

ريع أوقاف الحرمين الشريفين في تونس الجزء الأكبر من مواردها، وهذا الحرص لاشك نابعٌ من استحضار مصدر هذه المبالغ من جانب، ومصرفها من جانب آخر، والذي يقع في أشرف بقعة على الأرض، فقد كان يصدر عن الهيئة إعلانات في الصحف لمستحقي الصرة التونسية طالبة منهم مراجعتها، وعدم التأخر حتى لا يصرف إلى غيرهم[١]. وتأكيدًا على الدقة في الصرف كانت الهيئة تقوم أولًا بتوزيع حصة خدم الحرم الشريف، ثُمَ حصص المستحقين الأخرى، كما كان المندوب التونسي المرافق للصر التونسي يزور الملك عبدالعزيز ويقابله في كل موسم من مواسم الحج، كما يقوم بزيارة بعض المؤسسات السعودية الخيرية الاجتماعية.

كما أن بعض الدول امتنعت عن إرسال ريع أوقافها المخصصة إلى الحرمين الشريفين لأسباب سياسية، كما فعلت مصر آنذاك، وفق ما يذكر الخبر المنشور في الصحف في عام (١٣٥٢هـ/١٩٣٣م)[٢]، وبالجملة يظهر أن تجاوب الدول الإسلامية والجهات الخارجية الأخرى مع الجمعية أقل مما كان متوقعًا، مما حدا بالجمعية إلى إرسال مندوبين لها إلى الأقطار الإسلامية وتمّ إرسال أربعة أشخاص من الجمعية لهذا الغرض[٣]. كما قامت الجمعية على سبيل المثال بمخاطبة السلطات الفرنسية المستعمرة في تونس للمطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين في تونس، وقامت الجمعية بتسليم عريضة المطالبة إلى السلطات الفرنسية عبر الحكومة السعودية، ولكن السلطات المستعمرة آنذاك استطاعت التملص

=

الخيرية، الرياض، ١٤١٩هـ، ص ٣٢.

(١) انظر نماذج منها في: صحيفة أم القرى العدد ٥٤٩، في ١٣٥٤/٣/٥هـ، ص ٣. والعدد ٥٨٢، في ١٣٥٤/١١/٧هـ. وكذلك العدد ٥٨٧، في ١٣٥٤/١٢/١٢هـ.

(٢) صحيفة صوت الحجاز، مكة المكرمة، العدد ٥٦، الصادر في ١٣٥٢/١/١٣هـ، ص ١.

(٣) صحيفة أم القرى العدد ٥٥٧، الصادر يوم ١٣٥٤/٥/١٦هـ، ص ٢.

من إرسال ريع أوقاف الحرمين الشريفين بسبب اختلاف في وجهات النظر؛ حيث كانت الحكومة السعودية تطالب بها كاملة، وأن تدفع بالفرنك الذهبي، في حين تُصر السلطات المستعمرة على دفع مبلغ محدد قدره خمسون ألف فرنك ورقي، وبذلك لم يرسل ريع أوقاف الحرمين الشريفين بسبب هذا الخلاف[١].

ولكن الذي يظهر أنها واجهت صعوبات مادية لتأدية عملها، وتحقيق أهدافها، فقد كانت مهمتها ليست بالسهلة وتتطلب شخوصًا إلى العديد من الدول في الخارج، لمتابعة الأوقاف هناك والتواصل مع حكومات تلك الدول، ومن هنا ضعف صوتها ولم يعد لها ذكر الآن.

إنه وعلى الرغم من حرص الدولة السعودية -في حينها- على عدم اصطباغ هذه الجمعية باللبوس السياسي، والنص في نظامها على ذلك، وكل ذلك خوفا من تكرار ما حدث في وقت محمّد علي باشا عندما أدخل كسوة الكعبة المشرفة في طور سياسي؛ إذ أصبحت الظروف السياسية وطبيعة العلاقات بين حكومة مصر والسلطات الحاكمة في الحجاز تؤثران إلى حد كبير في إرسال الكسوة من مصر أو توقفها[٢]، فضلا عن كون كسوة الكعبة المشرفة "لا تصنع على نفقة الحكومة المصرية، بل من ريع أوقاف الكسوة.. ولما كان القصد من هذه الأوقاف البر والإحسان والخير فان منعها هو حبس للأوقاف، إذ لم يشترط واقفوها ما أباحه هؤلاء لأنفسهم[٣] من التحكم في الكسوة ومنعها متى

---

(١) موقف السلطات الاستعمارية في تونس من الملك عبدالعزيز بين عامي ١٣٤٤-١٣٥٥هـ/١٩٢٦-١٩٣٦م، التليلي العجيلي، مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، العدد الرابع، السنة الثالثة والثلاثون، ١٤٢٨هـ، ص ٦٩-٧٠.

(٢) كسوة الكعبة المعظمة عبر التاريخ، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٣) المقصود بهم حكام مصر آنذاك.

شاؤوا، وإخضاعها لأهوائهم السياسية"[١]. لكن الذي يظهر أن مسوح السياسة لم ينفك عنها، بخاصة في وقتنا الحاضر مما أدى إلى تعطل الجمعية وانتهائها، ومن ثُمَ اندثارها مع مرور الزمن.

إلا أن المطالبات بحصر أوقاف الحرمين الشريفين خارج أراضي المملكة العربية السعودية، والاستفادة من ريعها لصالح الحرمين الشريفين لم تتوقف؛ فقد كان آخر هذه المطالبات بخصوصها، المناداة الصادرة عن وجيه مكة المكرمة وعضو مجلس الأوقاف فيها عبدالرحمن بن عبدالقادر فقيه بالسعي لرصد أوقاف الحرمين الشريفين خارج المملكة، وقد تكفل شخصيًا بتحمل تكاليف جميع اللجان التي ستقوم بتلك المهمة، كما فوض وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة بتكوين تلك اللجان التي ستقوم بعملية الحصر، وإرسالها للقيام بالمهمة المطلوبة[٢]، وقبل ذلك طالب الشيخ علي الطنطاوي إدارة الحرمين بمتابعة هذه الأوقاف وتوكيل محامين للمطالبة بها لأنها كثيرة جدا ولقد كان صاحب بُعد نظر حيث اقترح أن تقوم رابطة العالم الإسلامي بذلك[٣]. ولا شك أن أمر حصر أوقاف الحرمين الواقعة خارج أراضي المملكة العربية السعودية والمطالبة بها ليس إلى الوزارة بشكل مستقل ولا يكتنفه الوجه الشرعي فقط كما قد يتصوره

---

(١) كسوة الكعبة المشرفة في عهد الملك عبدالعزيز (١٣٤٣-١٣٧٣هـ/١٩٢٤-١٩٥٣م)، ناصر بن علي الحارثي، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٦هـ، ص ١٩٤.

(٢) قدم اقتراحه ذلك خلال كلمته التي ألقاها في افتتاح ندوة (مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية) يوم ١٤٢٠/١٠/١٨هـ في فندق الشهداء في حي أجياد بمكة المكرمة بحضور أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الأمير/ عبدالمجيد بن عبدالعزيز آل سعود -يرحمه الله-، وبحضور وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، معالي الشيخ/ صالح آل الشيخ، وكان الباحث حاضرًا تلك الندوة ومستمعًا للمقترح الذي قوبل بتصفيق حاد. وقد يكون ذلك المقترح تمّ تنفيذه بالفعل.

(٣) ذكريات، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر، جده، الجزء الثالث، ١٤٠٦هـ، ص ١٠١.

البعض، بل للموضوع أبعاد سياسية ودولية لا تخفى على أصحاب الشأن، ومن هنا فالقرار في موضوع أوقاف الحرمين في الخارج يحتاج إلى توجه رسمي معلن من القيادة السياسية في المملكة، وكذلك في بقية الدول الإسلامية التي يوجد بها أوقاف للحرمين الشريفين، وليس إلى قرار من الوزارة فحسب.

إن مدار الحديث في هذه الدراسة هو التساؤل عن مصير هذه الأوقاف الضخمة الموقفة على الحرمين الشريفين، ومن يقوم بخدمتها أو التدريس فيها، فمما لا شك فيه أنه فقد الكثير منها وتلاشى الكثير كذلك؛ وقد يكون السبب في ذلك "الوضعية القانونية للأوقاف الدولية -أوقاف الحرمين- بعد الاستقلال السياسي للدول العربية والإسلامية، حيث تشكلت تشريعات مؤسسات الدولة الحديثة وهي في أساسها قوانين تعتمد على مبادئ السيادة والانتماء إلى رقعة جغرافية محدودة. وقد ساعدت هذه القوانين بعض البلدان العربية على ضم جميع الأوقاف الخيرية بما فيها الدولية تحت إدارة وزارة الأوقاف، بعد أن كانت -في أغلبها- تدار إدارة مستقلة، إضافة إلى تخويل وزارة الأوقاف تغيير مصارف الأوقاف الخيرية دون تقيد بشروط واقفها. وفي بعض البلدان الأخرى ضاعت الأوقاف الدولية ضمن عدم الاهتمام العام بالأوقاف وتمّ الاستيلاء عليها بغير وجه حق"[(١)].

إن الشاهد مما ذكر بشأن الأوقاف المرصودة للحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية أنها قد زالت وهلكت وضاعت لأسباب عدة، من أبرزها: عدم وجود المتابع لهذه الأوقاف من جانب، وعدم وجود الحاجة إليها من جانب آخر، فمن المعلوم أن الحكومة السعودية قد تكفلت بكل ما يخص الحرمين الشريفين بداية ونهاية من توسعة

(١) عولمة الصدقة الجارية: نحو أجندة كونية للقطاع الوقفي، مرجع سابق، ص ٤١.

ونظافة وصيانة ورعاية ولا ينكر جهودها في ذلك إلا مكابر، كما أن الشكل العام لهذه الأوقاف مدعاة لضياعها فالوقف في بلد ومصرفه في بلد آخر مع بعد المسافات، وعدم وجود جهة مركزية لمتابعتها قد أدى إلى فقدان الكثير منها، "ومما يؤكد ذلك أن معظم أوقاف الحرمين في الخارج ما عاد يصل من عوائدها إلى الحرمين إلا القليل. ولذلك احتوى نظام مجلس شؤون الأوقاف في المملكة العربية السعودية على بند يؤكد أهمية وضع خطة عامة للتعرف على جميع الأوقاف الخيرية خارج المملكة باسم الحرمين الشريفين.. وتحليل الواقع يبرز أنه من الصعب إدارة هذه الأوقاف لبعد المسافات. كما أن عدم وجود من يطالب بغلتها ومراقبة استثماراتها جعل ذمة الناظر وحرص السلطان أو الحاكم هي الأساس لصلاحها وبقائها. وبالتالي فقد ضاع معظم هذه الأوقاف"[(١)]؛ مما يعني شمولها بموضوع الاندثار القسري لهذه الأوقاف في مختلف بقاع العالم الإسلامي.

وطالما أن الحديث عن اندثار الأوقاف فقد يرد هنا استفسار يستحق التأمل بالفعل وهو: هل أدت توسعات الحرمين الشريفين في العهد السعودي إلى اندثار شيء من الأوقاف التي كانت محيطة بالحرمين الشريفين، مما أوقفها المسلمون من داخل المملكة العربية السعودية أو من خارجها؟ وهذه الأوقاف تشمل: الأربطة، والمكتبات، والمدارس.

وبداية لابد من معرفة أن الدولة السعودية قامت بتوسعة الحرم المكي الشريف أربع مرات، وهي متفاوتة في حجمها واتساعها، وما من ملك تولى الحكم في الدولة السعودية إلا وقام بمشروع لتوسعة الحرمين، مع التفاوت في الكيف والحجم، وكان آخر هذه التوسعات هي التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في منطقة الشامية شمال الحرم المكي، وبدأ العمل في تنفيذها في العام (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

---

(١) استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، مرجع سابق، ص ٩٥.

وكذلك الأمر بالنسبة لتوسعة الحرم النبوي الشريف فكان له أربع توسعات آخرها توسعة الملك فهد بن عبدالعزيز والتي تُعدُ أضخم توسعة شهدها المسجد النبوي الشريف وبدأت في عام (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) [١]. وكما ذُكر آنفًا أن حجم هذه التوسعات متفاوتة ومتباينة من حيث مقدار المساحة التي امتدت عليها كل توسعة.

ومما يُعلم أنه في كل توسعة للحرمين الشريفين كان يُزال العديد من المباني حول الحرم، لضرورة إزالتها لصالح تلك التوسعات. ومن هذه أو بعض هذه المباني والمنشآت أملاك خاصة، وهذا يعوض أصحابه فورًا بمقابل مادي. والبعض الآخر كان يمثل أوقافًا حول الحرم، سواء أكانت من الأربطة، أم من المدارس الوقفية، أم من الأسبلة، أم من غيرها من الأوقاف. وهذه تُقدر أقيامها من خلال لجنة مختصة، وتُنقل إلى أماكن أخرى في مكة المكرمة، أو المدينة المنورة لتؤدي المهمة التي من أجلها أوقف الواقف وقفه، مع الحرص الشديد على تنفيذ شرط الواقف.

وتأكيدًا لذلك تتبعت إحدى الباحثات المدارس الوقفية والأربطة التي كانت محيطة بالحرم الشريف في المدينة المنورة، وما آلت إليه بعد التوسعات التي تمّت في الحرم، وفي كل وقفية كانت تسأل فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في المدينة المنورة باعتبار النظارة أصبحت لها على الكثير من هذه الأوقاف، ممن اشترط واقفوها ذلك. وكانت الباحثة

---

(١) للتعرف على المزيد من هذه التوسعات، وتكلفتها ومساحات الأراضي التي ضمت إلى الحرمين الشريفين واستخداماتها، يمكن الرجوع إلى كتاب: عمارة المسجد الحرام والمسجد النبوي في العهد السعودي: دراسة تاريخية حضارية، عبداللطيف بن عبدالله بن دهيش، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الرياض، ١٤١٩هـ. وانظر شاهد على هذه التوسعة في الملاحق، ملحق رقم (٣) صفحة رقم (٣٧٤). وهي صورة تمثل الحجر التذكاري لتوسعة الملك سعود في المسجد النبوي في المدينة المنورة عام (١٣٧٣هـ/١٩٥٣م) وهي تقع في الركن الشمالي الغربي من التوسعة السعودية للحرم النبوي.

تنتهي في تتبعها إلى أنه تم التعويض عنها، ونقلها إلى أقرب مكان للحرم وفي مكان مناسب، مع الاستمرار في تنفيذ شروط الواقف، وبعض هذه الأوقاف انتهى بالفعل واستمر في ممارسة دوره، والبعض الآخر في طور الإنشاء أو البحث له عن أرض مناسبة، تمهيدا للبدء في جعله يستمر في ممارسة دوره الذي أراده الواقف(١).

وفي مكة المكرمة أجرى أحد الباحثين دراسة على المنطقة المركزية حول الحرم في مكة المكرمة، وأكد أن الأوقاف عُوضت بالفعل ونُقلت إلى أماكن أخرى خارج المنطقة المركزية، ليستمر العمل بشرط الواقفين إلى أقصى درجة يسمح بها الوضع(٢).

ومما يؤكد على حرص الحكومة السعودية ممثلة في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف على المحافظة على الأوقاف بأكبر درجة ممكنة أننا نجد حين أُزيلت المباني حول الحرم المكي أصبح هناك حاجة إلى المزيد من المباني لاستيعاب الحجاج والمعتمرين الذين أصبحوا يتزايدون عاما بعد آخر، مما لزم معه إزالة المباني القديمة والشعبية مما كان قريبا من الحرم؛ لبناء الأبراج الكبيرة لتستوعب أكبر عدد ممكن من السكان؛ فكان تأسيس الشركة العقارية الكبرى لتطوير المنطقة السكنية في غرب الحرم المكي، وهي الشركة المسماة: (شركة جبل عمر للتطوير)، وقد ظهر في نشرة الإصدار الخاصة بالشركة، والتي توضح

---

(١) انظر تفصل ذلك في: أثر الوقف الإسلامي في الحياة العلمية بالمدينة المنورة، سحر بنت عبدالرحمن مفتي الصديقي، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ، على سبيل المثال الصفحات: ١٠٣، ١١٥، ١٣٣، ١٥١، ١٦٤، ٢٩٦، وغيرها كثير.

(٢) استثمار أوقاف المنطقة المركزية حول المسجد الحرام، عمر سراج أبو رزيزة، مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، العدد ١٣، السنة السابعة، شوال ١٤٢٨هـ، مع ملاحظة أن الباحث كان يتحفظ على تعويض الأوقاف بهذه الطريقة، ويرى وجهة نظر أخرى، حيث يقترح استمرار الأوقاف في مكانها ليضمن تنفيذ شرط الواقف تماما، مع توكيده على ضرورة توسعة المنطقة المركزية كذلك، بحيث يبقى الرباط أو المدرسة في الأدوار السفلى مثلا وتستثمر بقية الأدوار لصالح الرباط أو المدرسة.

أسماء المساهمين المؤسسين أن لها أكثر من سبعين وقفًا لأشخاص مختلفين، ولا شك أنها متنوعة المصارف، فبعضها أوقافٌ للحرم وزواره أو مجاوريه، ولكن كان أشد هذه الأوقاف لفتًا للنظر وجود وقفٌ للخليفة الراشد عثمان بن عفان -رضي الله عنه- ضمن قائمة المؤسسين المساهمين[١].

وهذا الإجراء سبق قبل ذلك بالطريقة نفسها حين إنشاء (شركة مكة للإنشاء والتعمير) في عام (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م) لتطوير المنطقة الواقعة في جنوب غرب الحرم المكي الشريف، وللسبب السابق نفسه، وهو استبدال المباني الطينية والحجرية القديمة حول الحرم بأبراج تستوعب أكبر عدد من زوار البيت الحرام، فقد ضمت في مؤسسيها أكثر من ثلاثين وقفا كانت حول الحرم تمّ تحقيق شروط واقفيها بشكل أكبر، من خلال تزايد ريعها إلى أضعاف مضاعفة[٢].

ومن كل هذه الشواهد نجد الحرص الشديد من قبل الدولة السعودية على استمرار الأوقاف المحيطة بالحرمين الشريفين، ولكن بما لا يعطل مصلحة المسلمين في توسعة الحرمين، وبشكل يضمن استمرار الأوقاف فيما خُصصت له واحترامًا لشروط الواقف، وهذا يؤكد عدم اندثار ما كان من أوقاف حول الحرمين، سواء ما كان منها مخصص للحرمين أو زواره، وكذلك ما كان لعامة الناس؛ حيث تولته وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف باعتبارها المسؤولة والناظر على كل وقف لا ناظر له.

وفيما يتعلق بالمكتبات الوقفية التي كانت حول الحرمين الشريفين فقد قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في المملكة العربية السعودية بالمحافظة عليها بطريقة علمية،

---

(١) نشرة إصدار شركة جبل عمر للتطوير، مكة المكرمة، في ١٦/٥/ ١٤٢٨هـ، ص ٢٨.

(٢) الأوقاف في المملكة العربية السعودية (مشكلات وحلول)، عبدالرحمن بن عبد القادر فقيه، في ندوة (مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية) مكة المكرمة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ١٤٢٠هـ، ص ١٥١٣.

لتستمر في دورها وفق شرط الواقف، وذلك من خلال تجميع هذه المكتبات في مكتبة رئيسة واحدة وفهرستها آليا، وتصنيفها وفق تصنيف (ديوي)، وترميم مخطوطاتها وتهيئة البيئة المكانية المناسبة لحفظ المخطوطات بخاصة، وبهذه الطريقة يمكن بالفعل أن يستفيد منها المختصون، والمهتمون، وفي ذلك أقصى ما يمكن لتحقيق شروط الواقفين -رحمهم الله-.

ففي مكة المكرمة أصبحت مكتبة مكة الواقعة شمال شرق المسجد الحرام، مكتبة رئيسة لكل المكتبات الوقفية الموجودة حول الحرم المكي، وفي المدينة المنورة، أصبحت مكتبة الملك عبدالعزيز مكتبة رئيسة تضم جميع المكتبات الوقفية التي كانت حول الحرم المدني، ومن أبرزها مكتبة (عارف حكمت)[(١)]، والمكتبة (المحمودية)، ومكتبة (الشفاء)، ومكتبة (الساقزلي)، ومكتبة (بشير آغا)، ومكتبة (كيلي ناظري)، وغيرها من المكتبات التي كانت موجودة في الأربطة الموجودة حول الحرم المدني أو في المدينة المنورة بشكل عام[(٢)].

وبكل حال فإن الأسباب التي أدت إلى اندثار العديد من الأوقاف على الحرمين

---

(١) أوقفها الشيخ (عارف حكمت) عام (١٢٧٠هـ/١٨٥٣م) وهو تركي الأصل، تولى مناصب عديدة في القضاء وانتهى إلى منصب (مشيخة الإسلام) في الأستانة سنة (١٢٦٢هـ) ومكتبته هي اكبر مكتبة وقفية في المدينة المنورة، وتحتوي على أكثر من ٤٣٠٠ مخطوطة.، فضلا عن الكتب المطبوعة التي تتجاوز سبعة آلاف كتاب، وأوقف عليها العديد من الأوقاف في المدينة المنورة وفي تركيا، وكان دخل الأوقاف الخاصة بالمكتبة في تركيا يصل إلى أكثر من خمسة عشر ألف جنيه ذهبي عثماني، وكانت هذه المبالغ تصل أيام الدولة العثمانية إلى القائمين على المكتبة بانتظام، ولكنها توقفت في العهود الأخيرة ولم يذكر أي شيء عن مصيرها. انظر: وقفية مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت، راشد بن سعد القحطاني، في (ندوة المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية) المنعقدة في المدينة المنورة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤٢١هـ. ص ٧٧٩.

(٢) للتعرف على المزيد من التفاصيل حول جهود وزارة الشؤون الإسلامية في هذا المجال، أو حول هذه المكتبات الوقفية انظر: جهود وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وخططها في رعاية المكتبات الوقفية في المملكة، يوسف بن إبراهيم الحميد، ضمن بحوث ندوة (المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ، ص ٩٠٣-٩٤٣.

الشريفين أو تعطلها في خارج الأراضي السعودية متعددة ومتشعبة، ويمكن اعتبار الاحتلال أو الاستعمار الأجنبي الذي ابتليت به غالبية الدول الإسلامية سببًا رئيسًا لاندثار الكثير من الأوقاف، سواء ما كان منها للحرمين الشريفين أم لغيرهما؛ فلقد كان المحتل يحرص أول ما يحرص على القضاء على الأوقاف، ويسعى جاهدًا بشتى الوسائل لتحجيم دور الأوقاف، ومن هذه الإجراءات ما كان مباشرًا صريحًا، ومنها ما كان من خلال سن بعض القوانين والنظم التي تحد من دورها، باعتبار أنها كانت السند القوي – بعد الله– للمقاومة الوطنية والمعارضة الشعبية بقيادة العلماء آنذاك، وطال هذا التحجيم الأعيان التي كانت موقوفة على الحرمين الشريفين؛ ففي الجزائر على سبيل المثال نجد أنه "منذ أن وضع الاستخراب –الاستعمار– الفرنسي قدمه على الأرض شرع في تقويض دعائم هذه الأوقاف وتشتيت شملها وهدم معالمها حجرًا حجرًا.. وقد أصدر الاستعمار قرارًا بفسخ أحباس الحرمين بدعوى أن مداخيلها تنفق على الأجانب"[(١)]. بل بلغ الأمر بالمستعمر إلى التحايل والتلاعب بالألفاظ، حيث أوجد جمعية سماها (جمعية أوقاف الحرمين الشريفين) في بلدان المغرب العربي عامة، في حين أنه "لا علاقة لها بأحباس الحرمين الشريفين مطلقًا، ومهمتها الوحيدة منحصرة في القيام بملجأ خيري في مكة، يقيم به الحجاج الأفارقة الذين لم يتمكنوا من الرجوع حالًا إلى بلادهم، وفي الإشراف على أوقاف فرنسية مخصصة لهذا الملجأ"[(٢)]. والأمر يتكرر في مصر حيث يؤكد بعض الباحثين أن مخصصات الحرمين الشريفين قد توقفت، ولم تُرسل إلى أهلها ومستحقيها في مكة المكرمة والمدينة المنورة طوال فترة الاحتلال الفرنسي لمصر[(٣)].

---

(١) التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، ص ٣١٩.

(٢) الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٣) مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني مرجع سابق، ص ٤٢١.

ولكن السبب الرئيس في اضمحلال أوقاف الحرمين الشريفين خارج الأراضي السعودية يعود بدرجة كبيرة إلى عدم وجود صلة مكانية، أو إدارية، أو إشرافية بين الوقف -إشرافًا وإدارةً وصيانةً- من جهة، وبين أوجه صرف ريعه من جهة أخرى، وهذا متمثل تمامًا في الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين في خارج الأراضي السعودية، فمما لا شك فيه أن عدم وجود المتابع المنتظر للغلة يجعل عملية الرقابة على الوقف ضعيفة جدًا، أو معدومة تمامًا، والواقع يبرز أنه من الصعب إدارة هذه الأوقاف لبعد المسافات. كما أن عدم وجود من يطالب بغلتها ومراقبة استثماراتها جعل ذمة الناظر وحرص الدولة في تلك المناطق البعيدة هي الأساس لصلاحها وبقائها. ولا يخفى أن كثيرًا من الأوقاف في العديد من الدول الإسلامية ضاعت واندثرت، حتى مع وجود مصارفها ومتوليها في الدولة نفسها، فكيف بالأوقاف التي متوليها ليس فيها ومصرفها بعيد عنها.

وتأتي المعضلة الثالثة بالنسبة لأوقاف الحرمين الشريفين في خارج المملكة العربية السعودية من جانب الشكل القانوني لهذه الأوقاف بعد الاستقلال السياسي للدول، فلقد تشكلت تشريعات مؤسسات الدولة الحديثة، وهي في أساسها قوانين تعتمد على مبادئ السيادة والانتماء إلى حدود إقليمية ذات سيادة، كما أن قوانين الوقف في بعض البلدان أدت إلى سيطرة وزارات الأوقاف على جميع الأوقاف الخيرية بما فيها الأوقاف الخاصة بالحرمين، والعامل الأكبر المؤثر في وضعية هذه الأوقاف، هو إعطاء بعض القوانين الوقفية في بعض الدول لوزارات الأوقاف صلاحية تغيير مصارف الأوقاف الخيرية دون اعتبار لشرط واقفها، أو حلها بالكامل كما فعل محمّد علي باشا بأوقاف الحرمين الشريفين وكسوة الكعبة المشرفة في مصر، في أوائل القرن الثالث عشر الهجري، وكما فعل جمال عبدالناصر حينما خصص ريع أوقاف الحرمين الشريفين لإنشاء مشروعات سكنية بقرار جمهوري في

عام (١٩٥٨م/١٣٧٨هـ) وكان ذلك في سياق توتر العلاقات بينه وبين الملك سعود[١].

ومن ذلك كله فقد ضاع معظم هذه الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين، مما يعني شمولها بموضوع الاندثار القسري لهذه الأوقاف في مختلف بقاع العالم الإسلامي. ومما يؤسف له أنه باستقراء التاريخ الوقفي يظهر للراصد أن هذه الأوقاف كانت بأحجام كبيرةٍ جدًا، وأعدادٍ كثيرةٍ، وغلاتها ضخمة جدًا ومتنوعة.

وما سبق يُعّدُ -من وجهة نظري- أسبابًا رئيسة، ولكن لا يعني هذا عدم وجود أسبابٍ أخرى متعددة ومتداخلة ساعدت على اندثار الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين، ومن ثمَ ضياعها، فهناك إلغاء الوقف في بعض الدول الإسلامية بشكل عام، أو الوقف الأهلي بشكل خاص؛ كما حدث في بعض الدول العربية، حيث أدى ذلك إلى ضياع أعداد كبيرة من الأوقاف واندثارها، ومن ضمنها بطبيعة الحال الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين. إضافة إلى ضياع الحجج الوقفية أو اختفائها أو تلفها، بسبب تقادم الزمن عليها، وبكل حال فإن ضياع الكثير من الحجج الوقفية بسبب عدم توثيقها بشكل إداري منظم ومحفوظ في المحاكم أو غيرها من أوعية الحفظ، قد أسهم كثيرا في اندثار العديد من الأوقاف في مختلف أرجاء العالم الإسلامي.

كما أن فساد النظّار، أو تلاعبهم بوثائق الوقف، أدى إلى اندثار العديد من الأوقاف عموما ومنها بطبيعة الحال الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين خارج الأراضي السعودية، كما لا يمكن إغفال دور الحوادث الطبيعة، في زوال تلك الأوقاف كالحرائق أو الزلازل أو غيرها من الحوادث الطبيعية. وهناك أسباب أخرى خاصة ببعض البلدان وبعض الأزمنة كما في مصر إبان العصر العثماني، حيث الصراعات والفوضى السياسية وتضارب

---

(١) الأوقاف والسياسة في مصر، مرجع سابق، ص ٤٧٧.

المصالح بين الحكام والفرق العسكرية والباشوات، وضعف السلطة الحاكمة وفرض الضرائب على الأوقاف[١].

كل ذلك أدى إلى تدهور الأوقاف عمومًا في ذلك العصر والمصر، ومنها الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين.

ولكن كيف يمكن استعادة هذه الأوقاف لتؤدي الدور الذي أراده لها الواقفون، وعلاج هذا قد يكون فيما ورد في نظام الهيئة العامة للأوقاف الصادر في عام ١٤٣٧هـ[٢]، حيث ورد ما يشير إلى القيام بتتبع أوقاف الحرمين في الخارج، وإن كان ليس بالوضوح الكامل، كما كان في نظام مجلس الأوقاف الأعلى سابقًا، ففي المهمة التاسعة من مهمات الهيئة التي حددها النظام في المادة الخامسة الآتي: (اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من الأموال الموقوفة (الثابتة والمنقولة) خارج المملكة على أوجه برّ عامة داخل المملكة بالتنسيق مع وزارة الخارجية- وإنفاق إيراداتها على مصارفها). كما ورد في المادة السادسة عشر من نظام الهيئة الفقرة الثانية منها ما يلي (تحتفظ الهيئة بحسابات خاصة بأوقاف الحرمين) ولا شك أن ذلك النص النظامي الصادر بمرسوم ملكي قد أوكل مهمة حصر الأوقاف على الحرمين خارج المملكة إلى الوزارة، وإن كان بشكل غير صريح، لكن من الواضح أن المقصود بها هي أوقاف الحرمين، ولكن لم يُشر النظام إلى أنها خاصة بالحرمين الشريفين، وإنما ذكر أنها لأوجه برّ فقط.

وبكل حال فإن المهمة أصعب مما قد يتصوره البعض لاعتبارات عدة، بعضها إداري وتنظيمي، والبعض الآخر ما لهذا الموضوع من بعد سياسي وما يستتبعه من أمور سيادية

---

(١) مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثمان مرجع سابق، ص ٤٠٤ وما بعدها.

(٢) نظام الهيئة العامة للأوقاف، المملكة العربية السعودية، المرسوم الملكي رقم (م/١١) في ١٤٣٧/٢/٢٦هـ القاضي بالموافقة على النظام، (١٤٣٧هـ/٢٠١٥م).

لكل دولة، ومما يؤسف له ان يُتعامل مع هذا الموضوع الشرعي البحت بمنظور سياسي، وكأنها صفقات تجارية، وهذا ما شعرت به حكومة المملكة العربية السعودية عند مفاوضة الحكومة المصرية بعد حادثة المحمل المشهورة التي وقعت في منى في حج عام (١٣٤٤هـ/١٩٢٥م)[١]، ففي المفاوضات التي تمّت بينهم في عام (١٣٥٥هـ/١٩٣٦م)، كان هناك ربط سياسي واضح بين موضوع إرسال ريع أوقاف الحرمين في مصر وموضوع إرسال كسوة الكعبة المشرفة، وإرسال المحمل، كما كان ريع الأوقاف وسيلة ضغط من الحكومة المصرية على الحكومة السعودية لأجل إرسال الكسوة والمحمل[٢]. وقد يكون هذا السبب هو العامل الأساس في عدم البدء بشكل جدي من قبل الحكومة السعودية لبحث هذا الموضوع في وقتنا المعاصر، بل ربما لا ترغب فيه لما له من تبعات سياسية قد تؤثر على علاقاتها مع بعض الدول الإسلامية التي تكثر فيها الأوقاف للحرمين الشريفين.

إن موضوع أوقاف الحرمين لا يعدو أن يكون وقفا شرعيًّا احتبسه مسلم في إحدى بقاع الأرض على الحرمين الشريفين ومجاوريهما، ثُمَّ يمنع ريع هذا الوقف من الوصول إلى مستحقيه، ولو توقف الأمر عند هذا الحد لكان مقبولا -إلى حد ما- ولكن هذا الوقف تُرك ليندثر ويزول بسبب عدم القيام بحقه صيانة وصرفًا.

ومن المفارقات أنه في القرن التاسع الهجري عندما "أستأذن أحد الحكام وهو (شاه رخ بن تيمورلنك) السلطان برسباي في أن يكسو الكعبة استفتى السلطان برسباي الفقهاء

---

(١) انظر صورة للمحمل المصري في الملاحق، ملحق رقم (٤) صفحة رقم (٣٧٥).

(٢) كسوة الكعبة المعظمة عبر التاريخ، المرجع سابق، ص١١٨. وانظر في الملاحق صورة من الاتفاقات التي تمت بين الحكومة السعودية والحكومة المصرية حول عدد من الموضوعات وكان الأبرز فيها موضوع كسوة الكعبة والمحمل، وريع أوقاف الحرمين الشريفين. ونشرتها صحيفة أم القرى في العدد رقم (٦٢٤) الصادر في ٦ رمضان من عام ١٣٥٥هـ الموافق ٢٠ نوفمبر من عام ١٩٣٦م. انظر الملاحق، ملحق رقم (٥) صفحة رقم (٣٧٩).

فتواردت أجوبتهم على المنع وقال بعضهم: لا يجوز لما فيه من تعطيل الوقف"[١] ويُقصد بذلك تعطيل الوقف المخصص لكسوة الكعبة. فكيف بمن يعطل الوقف تقصدًا أو إهمالًا أو تركه بلا عناية!.

وقد يكون من المناسب إيراد هذه المقولة لأحد المؤرخين عن أحد الحكام وهو يعدد مآثره، ومناقبه. والعبرة في محتوى هذه العبارة وليس فيمن قيلت فيه: "وكان ملازمًا للتلاوة والأذكار، كثير الصدقات، له مآثر عظيمة، من مساجد ومدارس وخيرات ومميزات، وله مشاهد من الحروب معدودة محمودة، ولم يكن فيه خصلة يُذم منها سوى تعرضه للأوقاف، وأظن ذلك هو الذي كان سببًا لزوال دولته وذهاب ما في يده.. فما سمعت بأحد اشتغل بالوقف وبأهلهن وتعرض من أولى الكلام فيه، إلا تغيرت أحواله، وبعثرت أذياله، وتشتت باله، وعظم وباله، وانعكست آماله. فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب عظيم"[٢].

وعلى الرغم من عدم وجود حاجة لدى الدولة السعودية الآن لمثل هذه الأوقاف باعتبار صرفها السخي من ميزانيتها، ثُمَ من الأوقاف القديمة المخصصة للحرمين الشريفين، وآخرها الوقف الضخم الذي أوقف في عام (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) باسم (وقف الملك عبد العزيز للحرمين الشريفين) جنوب المسجد الحرام فوق جبل (بلبل) والذي أقيم على أنقاض قلعة أجياد العسكرية[٣]، ولكنها تبقى مسألة شرعية في أصلها يأثم من

---

(١) أوقاف الحرمين الشريفين في العصر المملوكي: دراسة تاريخية وثائقية حضارية، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٢) الأوقاف في اليمن: الإطار التشريعي والقانوني للوقف ومقاصده العامة وتاريخ الوقف ودوره الاقتصادي والاجتماعي، حسن علي مجلي، عالم الكتب اليمنية للطباعة والنشر، صنعاء، ١٤٢٣هـ، ص ١٤٧.

(٣) يتكون مشروع وقف (الملك عبدالعزيز للحرمين الشريفين) من ستة أبراج سكنية هي: (الصفا، المروة، هاجر، زمزم، سارة، المقام) ويصل ارتفاع بعض هذه الأبراج إلى (٤٧) طابقا، ويبلغ عدد الوحدات السكنية أكثر من ٦٠٠٠

تسبب في منعها ابتداءً، ثُمَّ اندثار أصل الوقف انتهاءً.

والتساؤل يستمر عن "إمكانية إعادة تلك الأوقاف مرة أخرى إلى الصرف على الحرمين الشريفين، أو المحتاجين من الأفراد، أو على الصرف على مؤسسات اجتماعية خيرية وعلمية، تزيد من نشر العلم، والحياة الكريمة للمسلمين في الحجاز، أو الرفع من المستوى المادي لمن أراد أن يحج البيت الحرام من البلدان التي توجد بها هذه الأوقاف، وبخاصة أن بعض هذه الأوقاف كانت تصرف في السابق لمساعدة من يرغب الحج[(١)]، بحيث يأتي الحاج وهو في وضع مادي مناسب من حيث السكن والتنقلات والمعيشة، بدلا مما يرى على حجاج بعض الدول من عوز، مما يجعل بعضهم يتعرض لصدقات الناس.

إن هذه المصارف يمكن أن تتجه إلى الحرمين أو المجاورين أو المستفيدين منها حجًّا أو عمرة حتى في ظل السخاء السعودي الواضح في الإنفاق على الحرمين الشريفين، وقد يكون ذلك بإنشائها الكثير من المؤسسات الخيرية العلمية والاجتماعية في الحجاز، لأن الأوقاف لا يجب أن تتعطل عن مصارفها مهما كانت الأسباب، ويكفي أن الحجج الشرعية كافة وخاصة التي كانت وقفا على الحرمين الشريفين تتصدرها الآية الكريمة وهي قول الله -ﷻ-: ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾[(٢)(٣)].

=

وحدة سكنية. وهناك الفندق الرئيسي وهو يحتوي على أكثر من ١٣٠٠ غرفة وجناح. انظر صورة للمشروع في الملاحق، ملحق رقم (٦)، ص (٣٨٠).

(١) الحياة الاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، محمد محمود خلف العناقرة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٧هـ، ص ١٠٦.

(٢) البقرة، الآية:١٨١.

(٣) وثائق الحرمين الشريفين في مصر في القرن ١٢هـ/١٨م من واقع سجلات الديوان العالي (ج ١)، مرجع سابق، ص ١٦٦.

ختامًا يمكن القول:

إنه في ظل هذه المعوقات السابق ذكرها تفصيلًا ربما لا يكون بمقدور الهيئة العامة للأوقاف في المملكة العربية السعودية القيام بهذه المهمة المتشعبة والشائكة بمفردها، لذا قد يكون في تبني إحدى المنظمات الإسلامية مثل هذا المشروع ما يزيل الحساسية السياسية بين الدول التي توجد بها الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين، ويسهل عملية الحصر وصرف الوقف لمستحقيه بدلًا من تعطله أو اندثاره.

ومن ذلك على سبيل المثال:

تبني البنك الإسلامي للتنمية، بواسطة أحد أذرعته الوقفية وهي: (الهيئة العالمية للوقف)[١]، (صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف)[٢]. أو من خلال إحدى المنظمات الدولية الإسلامية الأخرى مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي، أو رابطة العالم الإسلامي، أو مؤتمر العالم الإسلامي، لاسترداد ما يمكن استرداه من أوقاف الحرمين الشريفين خارج المملكة، وهي عملية تحتاج إلى تعيين مكاتب محاماة محترفة. فبالإمكان استرداد العديد من الأوقاف لو عُين محامون يتفرغون لها، مع توفر المبالغ المالية ووقت من الزمن،

---

(١) والهيئة كيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وهي تعمل في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، ونشأت عام (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) وتتلخص أغراضها في دعم تكوين شبكة من مؤسسات الوقف للقيام بالأغراض الخيرية الشرعية، ورعاية المؤسسات الوقفية ودعمها والتنسيق بينها، ومعاونة الدول الأعضاء في البنك في سن تشريعات موحدة للوقف، انظر:

http://www.worldwaqf.org/ arabic/default.html

(٢) أنشئ هذا الصندوق تنفيذا لقرار الاجتماع السادس لوزراء الأوقاف في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في جاكرتا عام (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ويهدف الصندوق إلى تعزيز دور الأوقاف وإحياء سنة الوقف كأداة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإسلامية من خلال تنمية ممتلكات الأوقاف والاستثمار فيها.

والمتابعة[١].

ولا يتوقف الأمر عند إعادة الوقف إلى حضيرة الأوقاف وحسب، بل ضرورة السعي القانوني لدى كل دولة إسلامية لكي تعمل على "تضمين القوانين والنظم الوقفية حق الأوقاف صريحًا، باسترداد هذه الأملاك، أو نيل بدل استبدالها حسب الأثمان السائدة مع التعويض عن العائد الفائت عن وضع اليد غير صاحبة الحق على المال الوقفي"[٢].

(١) كتمان الوقف واندثاره، محمّد قاسم الشوم، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته. مرجع سابق، ص ٧٤.